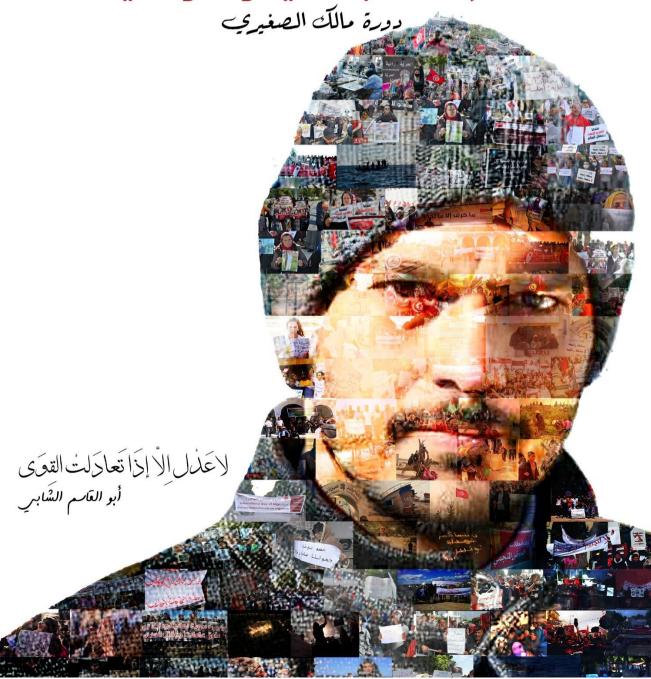


المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

التقرير التأليفي للمؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية والمواطنية



#### المنتدى التونسى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

# التقريـــر التأليفــي للمؤتور الوطنــي للحركــات اللجتهـاعية والمواطنيّــة دررة مالك الصغيري

فريق التحرير أميمة مهدي أحمد ضوية سفيان جاب الله عيادي العمري تنسيق ماهر حنين

## المتوي

تقديم	04
السياق العام للمؤتمر من الفكرة الي الإنجاز	06
اللامساواة وغياب العدالة عوامل قادحة ومؤججة للاحتجاج	09
الاجتماعي	
<ul> <li>1959 – 1969 حين تتبني الدولة الفتية برنامج الاتحاد العام التونسي للشغل</li> <li>الفترة لأولى:</li> </ul>	13
	14
	15
■ 2021-2011 تجاهل المسألة الاجتماعية وتزايد الفوارق الاجتماعية	15
الحركات الاجتماعية والمواطنية: أداة فعل جمــاعي من أجل	27
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية	
- حركة عمال الحضائر	27
■ تحرك وطني بساحة الحكومة بالقصبة بتاريخ 2021/06/15:	29
■ تحرك وطني بساحة الحكومة بالقصبة بتاريخ 2021/11/15:	30
- حركة تفعيل القانون عدد 38 الحق في الشغل	31
■ النساء العاملات في القطاع الفلاحي	34
<ul> <li>الهجرة الغير نظامية</li> </ul>	36
<ul> <li>مقاومة الفساد محور تعبئة للحركات الاجتماعية والمواطنية</li> </ul>	41
<ul> <li>الحملات الشبابية مسارات البحث عن فعل ناجع</li> </ul>	43
خاتمة	63
ملاحق	65
من أجل مؤتمر وطني للحركات الاجتماعية والمواطنية	56
الاعلان الختامي	68
مراجع	71

### تقديم

يحتوي هذا التقرير على حوصلة تأليفية لمداولات وأعمال دورة مالك الصغيري للمؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية والمواطنية المنعقد بتونس أيام 10 و11 و12 ديسمبر 2021 بمبادرة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تحت شعار "مقاومات متضامنة من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية" وبمشاركة واسعة. ل 600 ناشط شبابي وجمعياتي وباحثين يمثلون أكثر من 72 جمعية و37 حركة شبابية واجتماعية من مختلف الجهات.

وقد تم إعداد هذا التقرير وفق منهجية تأليفية تعود الي سياقات التفكير والنقاشات التي سبقت ورافقت عقد هذا المؤتمر ولمراحل إعداده ثم إنجازه واعتمدنا في تأليفه على مجمل الوثائق التي تم إعدادها قبل المؤتمر وعلى تقارير جلسات المؤتمر والورشات الموضوعاتية التي انتظمت خلال اليوم الثاني كما حرصنا على الاستفادة من تقارير ودراسات عديد جمعيات المجتمع المدني المشاركة في المؤتمر ومن النقاشات والمحادثات التي سمح لنا بها المؤتمر والحضور المتنوع للمشاركين والمشاركات.

ان هدفنا من اتباع هذه المنهجية التأليفية هو المساعدة على بناء أرضية مشتركة بين كلّ الفاعلين دون طمس هويات الحركات والفعاليات المشاركة والتي تعكس تنوع محاور النقد والفعل وتجديد أشكال النضال والتعبئة المتبعة فضلا عن الصعوبات التي تصطدم بها هذه الحركات نفسها والتي كانت محورا هاما من محاور نقاشات المؤتمرين.

وحرصا منا على جعل هذا التقرير مختصرا ومتكاملا سعينا الي هيكلته وفق أربعة أجزاء إذ يعود الجزء الأول الى السياقات التي دفعت الي التفكير في المؤتمر وإعداده والتي عبر عنها النداء الذي امضاه من قبل ؟؟ .. ثم من خلال الجلسة العامة التحضيرية التي انتظمت بقصر المؤتمرات يوم ؟؟

الجزء الثاني يعود الى التفاوتات الاجتماعية وأشكال اللامساواة ومظاهر غياب العدالة التى تمثل منطلق وقاعدة التحركات الاحتجاجية والاجتماعية ونقف عند

جذورها العميقة والسياسيات التي تجعلها مستمرة الي اليوم بعد مرور عشرة سنوات عن ثورة الحرية والكرامة بالرغم مما تضمنه دستور 2014 من إقرار لمبادئ الديمقراطية الاجتماعية

ونخصص إثر ذلك الجزء الثالث لقراءات ومساهمات الحركات الاجتماعية والمواطنية المشاركة وتقييمها لحصيلة نضالاتها على المدي المتوسط والقصير ومطالها المختلفة فهي في نظرنا حركات وحملات ومبادرات مظاهر مختلفة لسيرورة واحدة، ألا وهي سيرورة الحركة الاجتماعية التي انطلقت بعد إحراق محمد البوعزيزي نفسه، سيرورة تتراوح فها المحطات النضالية بين مد وجزر، بين الفعل وردة الفعل حسب تغير السياقات، وحسب تبدّل موازين القوى.

حيث أثبتت هذه المحطات أن إطار "المسار الثوري" يرى الحركة مستمرة رغم ضعف الفعل الجماعي، فيحاول إحياءه في محطات مختلفة ويرفض رمي المنديل والاستسلام لليأس والفشل

الجزء الرّابع والأخير ينطلق من مجمل التوصيات العامة والمشتركة ليطرح مهمتين ملحتين أولها الوعي بمأزق الدور الشامل للحركات الاجتماعية والمواطينة في التغيير الديمقراطي والتفكير في سبل للخروج من حالة العزلة وتجاوز الإجهاد والإنهاك الذي يطالها بسبب التفكك الدّاخلي او بسبب الضغوطات الخارجية ويسمح لها ببناء تضامنات واسعة في ما بينها ومع بيئتها الاجتماعية والسياسية القريبة والمهمة الثانية هي وضع مقدمات لأرضية نضال جماعية تقوم على قيم الحرية والعدالة الاجتماعية و وضع أفقا لتغيير موازين القوي الذي تتطلع إليها الحركات الاجتماعية والمواطنية في المرحلة القادمة

ويبقي هذا التقرير في كلّ الحالات جزئيا ومنقوصا في ضل تسارع الاحداث ومقارنة بالإسهامات العميقة والمتنوعة لمراكز البحث والرصد ومنظمات المجتمع المدني في عديد المجالات والتي تعدّ اليوم خزانا مهما لإغناء معرفتنا بالواقع وبقوي التغيير الاجتماعي الكامنة فيه.

## السياق العام للمؤتمر من الفكرة الي الإنجاز

ولدت مبادرة عقد المؤتمر من قبل المنتدى في خضم متابعتنا لانتفاضة الاحياء الشعبية في الذكري العاشرة للثورة والتي جاءت لتؤكد حصيلة العشرية الأولى للمرحلة ما بعد التسلطية سواء من جهة فشل السياسيات الحكومية في الاستجابة للمطالب الاجتماعية أو من جهة حيوية الحركة الاجتماعية والمواطنية والمكاسب التي تحققت من خلال رفع الوصاية والرقابة على الفعل السياسي والمدنى وفتح الفضاء العام.

فقد تواصلت أمام أنظار الجميع على مدي العشرية وخاصة بعد 2014 المقاومة المدنية والسلمية للحركات الاجتماعية والاحتجاجية للفئات الشعبية مثل العاطلين عن العمل، وضحايا التشغيل الهش، وصغار الفلاحين، والبحارة، وصغار المنتجين، فتميّزت بتنوعها، وانتشارها، وتجدّد وسائلها، وطرحها لمجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومقاومتها للرّبع والفساد وتحدّيها للوصم والاحتقار وصراع المرير من أجل انتزاع الاعتراف بها وبشرعية مطالبها.

كما سجلنا صعودا لافتا للحركات المواطنية المدنية والنقابية والنسوية والشبابية المرتبطة بالدفاع عن الحقوق السياسية، والحريات العامة والفردية، ومطلب المساواة بين الجنسين وحقوق الأقليات، فكانت بمثابته الوجه الآخر المكشوف لصمود المجتمع وتوقه إلى الحرية والكرامة، ورفضه للتسلطية والهيمنة بكلّ اشكالها ولعودة سياسة العنف والإفلات من العقاب، لقد كانت كلّ هذه الحركات رافعة لراديكالية المطلب الديمقراطي ولمعاني الحرية والعدالة في جميع أبعادهما.

وبناء على حصيلة العشرية المنقضية، وبعد عام من الأزمة الصحية بكلّ آثارها الاجتماعية والنفسية وأمام تلاحق المؤشرات المهددة لسيادتنا الوطنية ووقوفا عند رسائل انتفاضة شباب الأحياء الشعبية في الأوساط الحضرية وما تعرضت له من قمع

غير مسبوق منذ2011 أشّر لانتكاسة تهدد الحريات والمكاسب الديمقراطية، أدرك المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضرورة المرور إلى نقلة نوعية في أداء فعاليات المجتمع المدني والحركة الاجتماعية من أجل وضع حدّ لتشتّها، وتنافرها أحيانا، وجعلها تستجيب لتحديات المرحلة وتهئ لفتح أفق للأمل في المستقبل القريب. وكانت قراءتنا للجامعات الصيفية التي نظمت في 2016 ثم في ؟؟ والمؤتمر الأول والثاني للحركات الاجتماعية المنعقدة في 2017 و 2018 تحت شعار " تنوع -صمود -تضامن " منطلقا لتقييم وزن ودورنا كفاعلين اجتماعيين ولضرورة تطوير أداءنا وفقا مقتضيات المرحلة الجديدة

لقد صار التحدي الأكبر اليوم وبعد ما راكمناه من تجربة ومعرفة ليس رصد حجم التحركات والاحتفاء بها آنيا بل هو بناء ما أمكن من الجسور والقواسم المشتركة بين الحركات الاجتماعية والحركات الشبابية الناشئة وتلك العاملة في مجال الحقوق الفردية والجماعية والمساواة وربطها بمهام التغيير الديمقراطي الجذري الذي عبرت عن الحاجة إليه الثورة منذ انفجارها الأول ولا تزال قوي التغيير الاجتماعي تتمسك به. في وجه قوي الرّدة الي الوراء

مثل هذا التقارب والتضامن المقاوم من شأنه أن يمنح المجتمع المدني وحركات الاحتجاج دورا مغايرا للدور الذي اضطلع به في السنوات الأولي للثورة والقائم على بناء التسويات والتوافقات التي قدمت كخيار إنقاذ وطني وانتهت الي توافقات مضادة للثورة وخادمة للفساد.

وإدراكا منا أن الأسباب الحقيقية التي أدت الى اندلاع الثورة ما زالت قائمة وأن إرادة التغيير الاجتماعي وقواه الفعلية اليوم كامنة في عمق المجتمع وما فتئت تتحرك وتعلن عن نفسها بأشكالها الجديدة ووسائلها المبتكرة تصبح خطوط الصراع الاجتماعي جلية بين دعاة استمرار نفس النظام الاجتماعي والنهج الاقتصادي والمناضلين من أجل تغيير فعلي ، بل إن الموجة الثانية من انتفاضات المنطقة العربية و خارجها تؤكّد المنعرج التاريخي الذي تعيشه العولمة الرأسمالية المأزومة وتضاعف حاجتنا ومسؤوليتنا، في ظل هذا السياق المتحوّل، في الدّفع نحو بناء أرضية مشتركة للتغيير الاجتماعي عبر بلورة

بدائل اقتصادية وتنموية عادلة وجعل القوى الاجتماعية والمدنية والسياسية قادرة على حملها والصراع من أجلها ضد الخيارات التي تتمسك بها الفئات المهيمنة اليوم حفاظا على مصالحها.

فنحن نسجّل عودة متسارعة للمسألة الاجتماعية إلى قلب النقاش السياسي الديمقراطي على المستوى الدولي منذ الأزمة المالية العالمية 2008، إذ كان لهذه الأخيرة تداعيات قوية على الاقتصاد العالمي، من أبرز سماتها، تراجع نسب النمو، وارتفاع نسب البطالة، وتزايد فجوة عدم المساواة والمشاكل المناخية والبيئية التي سبها نمط الإنتاج الرأسمالي المعولم الذي تحوّل إلى ديانة جديدة لدي منظري صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمدافعين عن سياساتهما بعماء ودون مسافة نقدية.

لقد تزامنت هذه الازمة الشاملة على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع صعود حركات الاحتجاج النضائي الاجتماعي والسياسي بمختلف انحاء العالم، من بلدان المركز الرأسمائي إلى بلدان الهامش/ الجنوب، من مظاهرات وول ستريت بأمريكا، والسترات الصفراء بفرنسا و آسيا وأمريكا اللاتينية احتجاجا على انعدام العدالة الجبائية وغلاء الأسعار، وصولا لقيام انتفاضات شعبية ببلدان الجنوب وتبقي الصحوة العالمية بضرورة دور الدولة أمام انهيار المنظومات الصحية في العالم بسبب الجائحة العلامة الأبرز على نهاية وهم القدرة التعديلية التلقائية للسوق.

استنادا إلى هذا التشخيص تضمن النداء من أجل مؤتمر وطني للحركات الاجتماعية والمواطنية دعوة للتفكير المشترك وهي دعوة ضلت قائمة حتى بعد منعرج 25 جويلية الذي اختلفت حوله القراءات وشكلت الجلسة العامة التحضيرية المنعقدة يوم مناسبة لنقاش مشروع المؤتمر ومنطلقاته ورغم عسر إنهاء الخلافات حول أولويات الحركة الاجتماعية وحول حركة 25 جويلية نجحت الجلسة التحضيرية في الحفاظ على وحدة الفضاء الجديد وفي وضع منهجية عمل ناجعة لبلوغ الأهداف المشتركة

## اللامساواة وغيساب العدالة عوامـل قادحة ومؤججة للاحتجاج الاجتماعي

خصصت ثلاث ورشات لتناول المسائل المتعلقة باللامساواة وغياب العدالة والسياسة التنموية وهي ورشة "المنوال التنموي" و"ورشة التنمية المستدامة والحق في الماء "و"ورشة الحوكمة ومقاومة الفساد "وبينت نقاشات هذه الورشات الوعي الحاصل لدي المشاركين والمشاركات من فاعليين ميدانيين وممثلي جمعيات ومنظمات المجتمع المدني بالأزمة العميقة التي تمر بها التجربة التونسية بعد عشرة سنوات

لقد سجلنا خلال هذه العشرية تقدما في مجالات البناء الدستوري لمؤسسات الجمهورية الثانية بعد المصادقة على دستور 27 جانفي 2014 الذي أقر حق التونسيين في التخلّص من الاستبداد استجابة لإرادة الشعب الحرة وفي ضمان الحريات العامة وإقرار التعددية الحزبية والجمعياتية ونجحنا في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ضمنت تداولا سلميا على السلطة منذ 2011 وفي إدارة حوار وطني حصّن تجربة بناء ديمقراطي سلمي رغم التهديدات الارهابية وتمدد شبكات التنظيمات المتطرفة ودخول البلاد مرحلة عمليات إرهابية استهدفت الجيش والأمن والقطاع السياحي و دواّمة الاغتيالات السياسية سنة 2013 باغتيال قادتي الجبة الشعبية شكري بلعيد في 6 فيفري 2013 ومحمد البراهيمي في 25 جوبلية من نفس السنة.

ولئن نجحت التوافقات في تحصين البلاد من مخاطر التصادم وحتى الحرب الاهلية فإنها ساهمت في خلق مناخ سياسي رديء تقوده المصالح وينخره الفساد وشل المؤسسات.

ففي قراءة قانونية لعمل المجلس التشريعي خلال المدة النيابية 2014-2019 يبين وحيد الفرشيشي ومحمد أنور الزباني ضعف المنحى المتعلق بإقرار الحربات الفردية

مقارنة بغلبة التشريعات الاقتصادية وهو توّجه عام يعكس أولوبة الحكومة والأغلبية البرلمانية في تعزيز الحربات الاقتصادية وتشجيعها دون أن يرافق ذلك حرص على مستوى الحربات العامة والفردية التي أقرها الدستور وهي أساسا حربة التنقل وحماية المعطيات الشخصية وحربة التفكير والرأى والنشر والابداع

بهذا المعنى يكون التوافق الحاكم بين 2014-2019 ذو توجه اقتصادي ليبرالي حرص في المقام الأول على خدمة مصالح فئات اجتماعيه مهيمنة وتوسيع مجالات الاستثمار الخاص ومساعدة البنوك والمؤسسات المالية دون الحرص كثيرا على تطوير منظومة التشريعات الضامنة للحقوق والحربات, بل تميزت هذه الفترة النيابية بضياع فرص تشريعية عديدة في مجال الحقوق والحربات.

في مقابل ذلك تحظي قضية عدم المساواة بآهتمام كبير ومتزايد منذ 2014 في الأوساط الأكادمية وداخل مجموعات التفكير ومجموعات العمل الميداني في تونس باعتبارها وفق اغلب التحاليل هي المتسبب الرئيسي في تصاعد حركات الاحتجاج وهو ما بدى دامغا للجميع مع تفشي جائحة كوفيد 19 بداية من مارس 2020. وهو ما يدفعنا أن نفكر في المسألة الاجتماعية في علاقة هذه التفاوتات الاجتماعية وبالسياسات والخيارات المنتحة لها.

وعلى عكس الرأى السائد منذ زمن بعيد بين الاقتصاديين القائل ان عدم المساواة غير مهمة طالما أن نسب الفقر تتراجع والأسواق تعمل بكفاءة بل ذهب البعض منهم للقول أن عدم المساواة مفيد للنمو الاقتصادي، يعارض الاقتصاديون في وقتنا الحالي انعدام المساواة اكثر من اي وقت مضى لعدة اسباب اولا ان المزايا المتردية عن الحد من انعدام المساواة هي مزايا عملية - تسهيل النمو الاقتصادي باعتبار ان النمو يتأتي من الرأس المال البشري وهذا يتطلب تعميم واسع للتعليم، أيضا لأسباب أخلاقية وانسانية من خلال التفاوت الصارخ الغير مبرر الذي يعرفه العالم اليوم والذي يمس الكرامة الإنسانية . .

من أبرز ماتم إنتاجه تأكيدا لمركزية هذا المبحث وفي علاقة بمسألة عدم المساواة من قبل المفكرين الاقتصاديين خلال العشرية الأخيرة كتابين للإقتصادي الفرنسي توماس بيكتي، كتاب " رأس المال في القرن الحادي والعشرين " وكتاب" رأس المال والإيديولوجيا". ولهما إضافة مهمة لفهم ظاهرة عدم المساواة بالإعتماد على قاعدة بيانات وسلسلة إحصائيات ممتدة زمنيا مكنتا من تبيان التطور الإيجابي لعدم المساواة من خلال منهجية مقارنة متعددة الأبعاد، على مستوى الدخل والثروة، الجباية، التعليم والصحة. وكشفت ايضا على المؤسسات السياسية والإقتصادية والمرتكزات الفكرية والإديولوجية التي أنتجت في كل مرحلة تاريخية سردية تبريرية لعدم المساواة في كل المجتمعات.

اعتبر عديد المفكرين كتاب "راس المال في القرن الواحد والعشرين" مانيفستو جديد للعدالة الإجتماعية. إذ ان بيكتي اخرج النقاش من الدائرة المالية التقنية لنقاش نظريات الاقتصاد السياسي الكلاسيكية كتوزيع الثروة والدخل، الملكية الخاصة ومراكمة رأس المال، وأهم ما كشف عنه بيكتي هو التفاوت بين نمو عوائد رأس المال والنمو الإقتصادي "إن العائد على رأس المال بكل مصادره وأنواعه يميل تاريخيا إلى الزيادة بنسبة تفوق معدل النمو الاقتصادي في شكل عام"، من هنا استحواذ 1% من البشر وهم سعداء العولمة الأبرز على ما يقارب من 20 ضعف ثروة نصف الأفقر من البشرية.

بين بيكتي ان انعدام المساواة قد عرف تطورا منذ ثمانينات العقد الماضي ويرجع هذا لسياسات النيوليبرالية التي عملت بالأساس على التقليص التدريجي لحجم تدخل الدولة في الاقتصاد لصالح الإيمان العقائدي بنجاعة السوق الحرة بحل مختلف المشاكل الإجتماعية.

"بهذا يصبح كل منوال تنمية إطارا اقتصاديا قائما على منطلقات فكرية ذات طابع إيديولوجي احيانا، تساهم في نحت تركيبة المنظومة الإنتاجية ودور الأطراف الاقتصادية ونوعية ارتباطهما بالخارج وآليات إنتاج لثروة وتوزيعها ويصبح الصراع حول هذا المنوال صراعا سياسيا بامتياز يحتاج تعبئة موارد وبلورة بدائل وبناء كتلة تاريخية تتبني مطالب التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

وإلى جانب اللامساواة الاقتصادية والفوارق الاجتماعية تكشف الدراسات الميدانية للحراك الاحتجاجي في تونس وفي العالم المكانة التي صار يعطها الفاعلون لأحاسيس غياب العدالة أمام القانون والمعايير الاجتماعية المهيمنة مما يؤكد رهانا آخر لا يقل أهمية عن رهان العدالة التوزيعية ونعني به رهان مطلب الاعتراف وتقدير الذات الذي ما إنفك يسجل حضوره في خطابات ومطالب الأفراد والجماعات العرقية والثقافية والجندرية وغيرها

وهو رهان لا يطلب الحصول على الحصة "المستحقة" من الخيرات والموارد التي ينتجها المجتمع، بل يتعلّق أيضا بالشعور أنّهم موجودون في نظر الآخرين وأن لهم قيمة تذكر في نظر الغير. فبراديغم الاعتراف صار مدخلا لفهم دوافع الحركات الاحتجاجية من خلال التأكيد على المكانة المركزية للعلاقات التفاعلية بين الذوات المختلفين فالعلوم الاجتماعية تفسّر جزءا كبيرا من المعاناة الاجتماعية، لدى طيف من الأفراد والجماعات، بالرجوع الى شعورهم بأنهم موضوع لامبالاة بمعنى ما، أو حطّ من قيمتهم، أو "احتقار" (حقرة)

إن مقاربتنا لدوافع الغضب الاجتماعي ومن ثمة التحرك الاحتجاجي تعتبر أنّ إعادة التوزيع والاعتراف ليسا، في الواقع، سوى وجهين لعملة واحدة، ولا يستقيم أحدهما دون الآخر.

لم تكن تونس بمعزل عن التحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد العالمي بل على العكس من ذلك كان لهذه التحوّلات تأثيرا مباشرا على التجارب التنموية التي عرفتها البلاد التونسية, حتي إن تونس صارت منذ 2011 مختبرا للعلوم الاجتماعية والسياسية لفهم كلفة السياسيات النيو ليبرالية ودوافع الرفض الشعبي لها.

لقد ساهمت الاختيارات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المتبعة منذ عقود في أواخر سنة 2011 لقيام انتفاضة شعبية ضد منوال التنمية المكرس لاحتكار الثروة

بيد أقلية وارتفاع البطالة خاصة لحاملي الشهادات العليا وانتشار الفساد، اتساع الفوارق الاجتماعية والجهوبة ولتدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم الصحة والنقل ونظافة المحيط والبيئة

وقد تناولت ورشات التنمية المستدامة ومنوال التنمية وبدرجة أقل ورشة الحوكمة ومقاومة الفاسد ملف السياسات الاقتصادية والاجتماعية وكلفتها الاجتماعية مما بين للمشاركين عجز ورفض النخب الحاكمة في تونس منذ 2011 في تصور سياسات عمومية بديلة تكسر الحلقة المفرغة التي أنتجت الفوارق الاجتماعية ولم تحقق التنمية العادلة ولم توفر مواطن الشغل لطالبيه

من هذا المنطلق فإن فهم التفاوت الاجتماعي اليوم يقتضي بالضرورة عودة سرىعة لمختلف التجارب والخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد التونسية والتي كانت تعكس خيارات أيديولوجية وتنمونة.

#### 1959 - 1969 حين تتبنى الدولة الفتية برنامج الاتحاد العام التونسي للشغل الفترة لأولى:

أمام فشل النخبة الحاكمة عقب إعلان الاستقلال في صياغة برنامج اقتصادي ينسجم وبتلاءم مع مشروع التحديث السياسي والاجتماعي الذي انطلقت فيه القيادة السياسية، حيث وقع تغيير وزبر الإقتصاد أربع مرات بين عامي 1956 و1959. في هذا ا لإطار، تقدم احمد بن صالح الأمين العام السابق للإتحاد العام التونسي لشغل والرجل الذي يحظى بإعجاب الرئيس الحبيب بورقيبة، حاملا لبرنامج الاتحاد العام التونسي لشغل" التوقعات العشرية " مثقلا بالآمال لتغيير واقع البلاد إقتصاديا. أبرز عناصر هذا البرنامج:

- إنشاء اقطاب تنموبية طلاق عملية التصنيع مع منح الأولوبة لصناعات متنوعة (الفولاذ بمنزل بورقيبة، الكيمياء بصفاقس، تكرير النفط ببنزرت إصلاح زراعي يقوم على تجميع الأراضي وتعميم التعاضيديات تعميم وتوحيد التعليم وبناء نظام صحى عمومي كان لهذا المشروع الوطني الشامل إيجابيات عدة اهمها قيام منشآت عمومية قادرة على إستقطاب اليد العاملة (الغير مؤهلة خاصة) ساهم في تحقيق نسب نمو ثم في مرحلة قادمة ايضا بناء مرافق الخدمات الإجتماعية الأساسية التي كان لها دور جوهري في بناء المشروع التحديثي للدولة الفتية ودورها في الحد من التفاوت الإجتماعي من خلال التأسيس لمجتمع الجدارة مقابل مجتمع الورثة الذي كان سائد سابقا، لكنه كان يحمل في داخله اسباب فشله ايضا، اهمها انه كان مشروع فوقي تسلطي بيروقراطي لا تشاركي وايضا لعدة عوامل اخرى اهمها صراع الاجنحة داخل السلطة... لتنتهي التجربة في شهر سبتمبر 1969 بإعلان بورڤيبة التخلي فجأة عن الإصلاحات الهيكلية وتحميل كامل المسؤولية للوزير أحمد بن صالح

#### ■ الفترة الثانية: 1970-1986 منعرج ليبرالي ومواجهات اجتماعية

مثلت هذه المرحلة المنعطف التاريخي الاهم في البلاد التونسية سوى على المستوى السياسي اوالاقتصادي. إذ تخلت الدولة في هذه الفترة عن سياسة الإصلاح الهيكلي والتخطيط المركزي وانتهجت سياسة ليبرالية عرفت بسياسة "الإنفتاح" التي قادها منذ السبعينيات الوزير الأول الجديد الهادي نويرة و تتلخص أساسا في تخلي الدولة التدرجي عن للمشاريع الكبرى وعن احتكار التجارة الخارجية واستقطاب الاستثمارات الخارجية في القطاعات التصديرية ذات القيمة المضافة الضعيفة من خلال اصدار قانون 72 للتعلق بالصناعات التصديرية و بعث المناطق المعفاة من الضرائب وفتح المجال امام بعث المؤسسات من طرف الباعثين التونسيين الخواص ليبقي المقربون من السلطة والعائلة الحاكمة هم المستفيدون الأبرز من هذا الانفتاح الاقتصادي وتراجع خلال هذه المدة المؤشر الجيني ليمر من 50,2 سنة 1970 ليصل إلى 43,4 تقطة سنة 1985

وقد عرفت الفترة أهم المواجهات الاجتماعية بدءا بالتصدي للحركة الطلابية ورفض استقلالية منظمتها النقابية الاتحاد العام لطلبة تونس سنة 1972 والاضراب العام ومواجهة 1978 مع الاتحاد العام التونسي للشغل وانتفاضة الخبز سنة 1984 ومن أهم دروس هذه المواجهات الاجتماعية هو تواصل الصراع حول دور الدولة (تسلطية وغنائمية أو ديمقراطية وإجتماعية؟) وطبيعة المجتمع المدني (تعددي ومستقل أم تابع؟)

#### ا من 1986-2010 دولة قوية ومجتمع مدنى ضعيف

لقد انتهت هذه الفترة بأزمة اقتصادية في منتصف الثمانينات مما اجبر السلطة سنة 1985 لتوقيع برنامج الإصلاح الهيكلي الذي كان نقطة انطلاق مسار إقحام تونس في اقتصاد السوق المعولم لا من منطلق خيار تنموي وطني بل تحت وطأة الضغوط الخارجية مما كرس التبعية لها من خلال سلاح المديونية وبقاء تونس حبيسة قطاعات اقتصادية تقوم على رخص اليد العاملة وذات مكانة ثانوية في التقسيم العالمي للعمل وثبت هذا المسار نهائيا من خلال إبرام إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 1995 ودخول تونس منظمة التجارة العالمية تم بموجها إحداث منطقة حرة لتجارة البضائع الصناعية ليتم توسيعها في ما بعد بمشروع التبادل الحر الشاملة والمعمقة سنة 2014 ولا تزال هذه الفترة في حاجة الي تقييم شامل من قبل الاقتصاديين والباحثين والباحثين والسياسيين لبيان مكاسها واخفاقاتها.

#### ■ 2021-2011 تجاهل المسألة الاجتماعية وتزايد الفوارق الاجتماعية

. إستمرت الاحزاب الحاكمة من 2011 في إنتهاج السياسة المقترحة من قبل المؤسسات الدولية، ومن أبرز محطاتها، التجاء النخب الحاكمة الجديدة سنة 2016 لصندوق النقد الدولي بهدف الحصول على قرض بقيمة 9,2 مليار دولار اجبرت بمقتضاه للخضوع لشروط وإملاءات الصندوق التي تتمثل اساسا في إتباع سياسة التقشف التي تقتضى:

التخلص التدريجي من دعم المحروقات وتوجيه الدّعم لمستحقيّه لتقليص حجم النفقات وترشيدها إيقاف الإنتدابات اي تقليص عدد الأجراء بالوظيفة العمومية والضغط على كتلة الأجور الزيادة في نسبة الفائدة والحد من القروض الموجهة للإستهلاك للحد من التضخم

#### الاقتصاد الربعي إحتكار للثروة وإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية

إن المحدّد الرئيسي لتطور اوجه عدم المساواة في تونس منذ الاستقلال إلى اليوم كما بننا، هو الخيارات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من قبل الدولة

خاصة من خلال رصد حجم الإنفاق العمومي في الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والتغطية الاجتماعية إذ نجح النهج النيو ليبرالي في تقليص دور الدولة ولا يزال يعمل على الحد من تدخلها لصالح أقلية مستفيدة

وتعطى النخبة السياسية، الفكربة والاقتصادية في تونس اهتماما متزايدا بظاهرة الاقتصاد الرجعي، كما يجمع اغلب "الخبراء" الإقتصادييون والباحثون في هذه الظاهرة على ضرورة مكافحتها باعتبارها السبب الرئيسي في فشل منوالنا الاقتصادي وأحد أهم عوامل قيام إنتفاضة 17-14 جانفي، في حين تذهب بعض الآراء خاصة اليسارية الماركسية لانتقاد خطاب الربع وسرديته

ما هو الربع؟ هل هو منوال اقتصادي، نمط إنتاج مثل مختلف انماط الإنتاج كالإقطاع والرأسمالية؟ أم انه كما يرى ناقدي خطاب الربع لا يعدو ان يكون تمظهر لأزمة النمط الرأسمالي المتبع محليا؟

المفهوم الكلاسيكي للربع هو" المدخول العائد من امتلاك موارد نادرة غالبا ما تكون مادية كالأراضي الزراعية او المناجم أو حقول المحروقات، وبمكن أن يكون غير مالي مثل الملكية الفكرية المتأتية من ابتكار تكنولوجي يتمتع من خلاله يربع يمتد على كامل الفترة الزمنية لبراءة الاختراع. يمثل كتاب عزبز كريشان " اليسار وسرديته الكبرى، من أجل فهم الاقتصاد الربعي" مرجع مهم لا يمكن تجاوزه لفهم خاصية الربع التونسي. يعتبر عزبز كريشان ان الربع التونسي لا يستند على ملكية مورد مادي نادر او اختراع علمي او تكنولوجي بل يستند على مورد سياسي، أي مدى قرب صاحب الربع من السلطة السياسية وشبكة علاقاتها، أي ان السلطة السياسية هي من تختار يتمتع بهذا الامتياز. تختلف القراءات حول تاريخ الربع في تونس، ففي حين يعتبر الباحث عبد الحق الزموري في كتابه" خير الدين التونسي بين الحقيقة وظلها، حفربات في مدونة الرسائل" ان جذور الاقتصاد الربعي في تونس تعود للقرن التاسع عشر معتبرا منصب " القايد" مثال حي لصاحب الربع الذي يتمتع بامتياز "المنصب السياسي" بحكم قربه من الوزبر الأكبر او الباي، مما جعل منصب القايد محتكرا تاريخيا من قبل بعض العائلات مثل عائلة "بن عياد "في جربة وعائلة " الجلولي" في صفاقس وعائلة "بن ساسي" في الجربد " .

شكلت منظومة الربع في تونس القرن التاسع عشر أحد الأسباب المؤدية إلى التفقير الاجتماعي وعدم توازن العبئ الضرببي، الذي ادى إلى واحدة من اهم ثورات القرن التاسع عشر وهي ثورة على بن غذاهم". في هذا السياق، يضيف عزيز كريشان ان طبيعة اقتصادنا اليوم لا تختلف في جوهرها عن علاقات الإنتاج السائدة في الإقطاع مع إكتسابها لمظاهر النمط الراسمالي، يصفها ب "ظاهرة إنتقالية، هجينة ومركبة". ويعتبر كريشان أيضا ان الربع التونسي مر ب 3 مراحل:

مرحلة النشوء بين 1970-1986، مرحلة الإنفتاح السياسي التي قادها الهادي نويرة، كانت أبرز أهدافها خلق برجوازية محلية لتشكل في مرحلة ثانية بين عامي 1987-2010، أوليغارشيا منفصلة تماما عن بقية الأعراف المتوسطين والصغار.

بعد انتفاضة 2011، هيمنت هذه الأوليغارشيا الربعية عن السلطة من خلال دعم الأحزاب السياسية الحاكمة، لتصبح الطرف الأقوى في صياغة المرحلة سياسيا واقتصاديا وفق مصالحها الخاصة.

فدراسة جمعية ألرت المشاركة في المؤتمر بعنوان «لابد للقيد ان ينكسر كشفت عما تعتبره العناصر الرئيسية والظواهر المتكررة في اشتغال شبكة الربع والمتمثلة في ديوان التجارة، الملكية العقارية في المجال الزراعي، المجامع المهنية المشتركة، اتحاد الأعراف، مسالك التوزيع، ضعف المراقبة خاصة مجلس المنافسة والدور الأهم لسلطة السياسية فيخلق النخبة الربعية.

كما قدمت الجمعية طريقة اشتغال هذه المنظومة في أكثر من قطاع، قطاعات السيادة الغذائية كقطاع البذور والتمور وزيت الزيتون والبذور والأعلاف لتشمل الدراسة بقية القطاعات كالصيدليات ت الخاصة، ونقل البضائع

تعتبر الجمعية ان منظومة الربع المتمثلة في تحالف النخبة الربعية الاقتصادية والنخبة السياسية على قاعدة المصالح المشتركة هي المتسبب الرئيسي في ضعف منوالنا التنموي وفي عجزه عن حل المشاكل الهيكلية للاقتصاد. تأكد الجمعية ان الحل في فتح

الأسواق للمنافسة سواء من قبل مستثمرين على المستوى المحلى او الخارجي وبتفق هذا الطرح مع العديد كن المؤسسات الدولية ورؤبتهم النيو ليبرالية

يجد هذا الطرح نقدا من قبل بعض الاقتصاديين والمفكرين بالأخص البساريين، معتبرين أن هذا الخطاب وخطاب محاربة الفساد والحوكمة الرشيدة لنست إلا سرديات نيوليبرالية في شكل جديد، استكمالا لهيمنة هذا الفكر منذ سبعينات العقد الماضي وبستهدف بالأساس دور الدولة في العملية الاقتصادية وبهدف منع اي إمكانية لبناء اقتصاد وطني مستقل ذا سيادة. يعتقد أصحاب هذا النقد ان الاقتصاد الربعي هو احد تمظهرات الرأسمالية بآعتباره يعبر عن خلل وتناقض داخل الإطار الفكرى والنظرى للمدرسة النيوليبرالية بين نظربة السوق المفتوحة والنزعة الإحتكاربة الذي لا يعتبر إستثناء بل حتمية تارىخية ونتيجة موضوعية..

في ظل غياب البرامج والبدائل الإقتصادية من قبل الطبقة السياسية الحاكمة، ساهمت الحكومات المتعاقبة منذ 2011 من خلال إتباعها لسياسة التقشف المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي في مزيد تعميق الازمة الاقتصادية والاجتماعية من ارتفاع نسب البطالة، ارتفاع نسبة المديونية، توسع الاقتصاد الموازي، تراجع القدرة الشرائية للمواطن ومزيد تعميق التفاوت الاجتماعي والجهوي.

#### تجليات انعدام المساواة في تونس

رغم الانشغال الكبير بقضية انعدام المساواة وغياب العدالة كما ذكرنا سلفا من قبل مجموعات البحث والمؤسسات الدولية، إلا أن بلادنا تقريبا لم تقم بأي مجهود وطني جدى لفهم الظاهرة التي كانت السبب الرئيسي في اندلاع انتفاضة 2011 واكتفت ببعض التقارير والدراسات المتفرقة لمعهد الإحصاء او مجهود بعض الباحثين في هذا المجال. في هذا السياق قدم المنتدى الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا دراسة هامة محاولة منه لسد هذا العجز ولو بصفة جزئية، من خلال تجميع تقاربر المؤسسات الدولية ودراسات الباحثين التونسيين، تمكن من تقديم رؤبة واسعة وشاملة بقدر ما تسمح بيه البيانات، حول قضية عدم المساواة بمختلف ابعادها، وفق الفئات الاجتماعية، النوع الاجتماعي

والبعد الجغرافي، تهدف بالأساس لدعم حركات الاحتجاج الاجتماعي من خلال تزويدها بالأرقام والحجج لموضوعية وتعزيز قدرتها على طرح البدائل والحلول للخروج من دائرة الاحتجاج لتصبح قوة اقتراح وتغيير.

عرف تطور التفاوت عن الدخل 3 فترات وفق مؤشر جيني لقياس عدم المساواة، الفترة الأولى 1967-1975 تراجع مستوى الفوارق من 6,51 إلى 44 نقطة، الفترة الثانية الممتدة من 1975 إلى 2006، إستقرارا على مستوى مؤشر جيني، لتعرف تراجع مجددا من 5,38 إلى 2016 إلى 8,32 سنة 2016، مع الإشارة انه كان في مستوى 5,38 في سنة 2011.

تتوافق تقارير معهد الإحصاء الوطني مع ارقام المؤسسات الدولية بأن هناك تراجع عام لمؤشر جيني من 4,43 سنة 1985 إلى 8,32 سنة 2015، وعرفت نفس الفترة ارتفاع مداخيل10 % الأكثر فقرا بنسبة 9,0% في حين تتراجع بنسبة 8.4% لل10% الاكثر ثراءا

وفق تقرير للبنك الدولي تأتي تونس في المركز الرابع من حيث المؤشر الجيني لعدم المساواة، الجزائر البلد الاقل مستوى من حيث الفوارق الاجتماعية ب62,27 سنة 2012 تليه كل من مصر وموريتانيا على التوالي ب82,31 و62,32 مئة بالمخرب في المركز الأخير تمثل البلد الأعلى مستوى من حيث الفوارق الاجتماعية ب55,39 سنة 2014.

رغم ما تؤكده دراسات المؤسسات الدولية وارقام المعهد الوطني للإحصاء من اتجاه عام تنازلي لنسبة انعدام المساواة في تونس، إلا ان 60% من التونسيين يعتبرون ان الفوارق الاجتماعية عرفت تطورا خلال الخمس سنوات الأخيرة وفق استبيان قامت به مؤسسة سيغما كونساي سنة 2019 تفيد أيضا دراسة لمنظمة اوكسفام لنفس السنة ان تونس تأتي في المرتبة الثالثة من حيث انطباع المواطنين لانعدام المساواة الاقتصادية خلف كل من لبنان واليونان. يمكن تفسير هذا التباين بين الانطباع والواقع بارتفاع حجم التضخم في السنوات الفارطة مما ادى لتراجع المقدرة الشرائية، وان المواطنين لا يحكمون على التفاوتات من خلال الفجوة المتصورة بين دخلهم ودخل الآخرين فحسب بل ايضا من خلال الفجوة المتصورة بين دخلهم المتوقع والمأمول، وهذا

ما تؤكده النتيجة الثانية لنفس الإستبيانان حيث ان 70% من التونسيين يعتبرون ان أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية تعرف تدهورا.

قامت منظمة أوكسفام سنة 2020 بتقديم دراسة حول مدى مجهود الحكومات والدول في وضع سياسات وبرامج تعمل على مكافحة عدم المساواة، وقد أنشأت لهذا الغرض مؤشر (المساهمة في حد من التفاوت) يطلق عليه بالفرنسية Indice d'engagement à la réduction des inégalités

شملت هذه الدراسة 158 دولة وقع تصنيفهم اعتمادا على هذا المؤشر الذي يقيس مدى مجهود الحكومات في إتباع سياسات مثبت أنها تساعد في الحد من التفاوت الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، التعليم، السكن والنقل) الجباية وقوانين الشغل.

تحصلت النرويج على أحسن معدل ب82,0 يلها على التوالي كل من الدنمارك، ألمانيا وفنلندا. رغم أن تونس تأتي في اول الترتيب بنسبة لبلدان شمال إفريقيا إلا انها عرفت تراجع ب 8 مراكز على المستوى العالمي بين عامي 2018 و2020، حيث تراجع ترتيب جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية من 59 إلى 94 على المستوى العالمي. رغم التقدم على مستوى قوانين الشغل من 59,0 إلى 64,0 فإنها تتراجع على المستوى العالمي كن المركز 50 إلى 60، إرتفاع في المعدل بطئ مقارنة ببقية الدول.

قدمت ايضا الدراسة نفسها نسبة الإنفاق العمومي في كل من التعليم والتغطية الاجتماعية من مجموع الإنفاق العمومي العام.. الإنفاق العمومي في مجال الصحة يحتل المركز 19 عالميا بنسبة 59,20% من مجموع الإنفاق العام، بنسبة 30% لتغطية الاجتماعية بترتيب 41 عالميا، في حين تأتي الصحة المرتبة عالميا من حيث نسبة الإنفاق العمومي لدولة التونسية من مجموع الإنفاق العام بنسبة 1,6%

تثبت هذه الأرقام والمعطيات تدهور الخدمات العمومية الأساسية، وتبين مدى تراجع الدولة في الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية كالصحة والتعليم، ركائز المصعد الاجتماعي واهم آليات مكافحة التفاوت الاجتماعي في حين يشهد القطاع الخاص في

الصحة والتعليم تطور كبير من حيث الجود. مما ادى لبروز قطاع صحة وتعليم ذو سرعتين .

#### التفاوت المجالي والجهوي

إن الحد من الفوارق الاجتماعية في اي بلد، يقتضي بالضرورة الحد من التفاوت بين مختلف الجهات وداخل كل جهة من اجل وضع سياسات تنموية قادرة على مكافحة الفقر والحد من انعدام المساواة في تجلياته المختلفة.

#### ■ داخل کل جهة

بعيدا على الانطباع العام حول وجود مناطق للأغنياء ومناطق للفقراء وعلى عكس ما حظيت به مسألة التفاوت بين الجهات، فإن عدد الدراسات والمقالات العلمية حول قضية مسالة التفاوت داخل كل جهة يبقي قليل. في هذا الإطار، قدمت الباحثة امينة مقدوري سنة 2018 دراسة تحت عنوان "اختلال التوازن الإقليمي والتفاوت الاجتماعي في تونس"، ارتكزت الدراسة منهجيا على ارقام رسمية حكومية الصارة عن المعهد الوطني للإحصاء حول إنفاق واستهلاك الأسر المعيشية لمعرفة واقع التفاوت الاجتماعي داخل 7 جهات، تونس الكبرى، الشمال الشرقي والغربي، الوسط الشرقي والوسط الغربي، الجنوب المشرقي والجنوب الغربي، اكدت الدراسة من خلال مقارنة مؤشر جيني بين عامي الجنوب الشرقي والجوب والوسط الغربي، مع ازدياد ملحوظ للتفاوت الاجتماعي في هوامش المدن الكبرى الساحلية خاصة.

#### التفاوت بين الحهات

قضية اختلال التوازن الجهوي والتفاوت الاجتماعي بين الجهات كانت ولا تزال محور اهتمام عديد المختصين والخبراء في مسألة التنمية وكان لهم دور واضح وملموس من خلال التنصيص في دستور 2014 على مبادئ التنمية الجهوية واللامركزية والتمييز الإيجابي لفائدة المناطق الداخلية.

تفيد دراسة اجراها الباحث منجي بوغزالة سنة 2020 ضمن عنوان" عدم المساواة في تونس" اعتمادا على مؤشر التفاوت الجهوي، يمثل هذا المؤشر العلاقة بمعدل الإنفاق في الجهات الأقل حظا من التنمية على معدل الإنفاق الجهات الأكثر حظا في التنمية، ان الفترة الممتدة بين سنتي 1985 و2000 شهدت تراجع ملحوظ لتفاوت الجهوي حيث المؤشر التفاوت بين الجهات قد مر من 15,2 إلى 94,1 إلى 2041، في ما بعد عرف المؤشر ارتفاعا طفيفا بعد الانتفاضة بمعدل 15,2 ليستقر على هذا المستوى لحدود 2015.

يمكن القول ان النتيجة التي توصل لها منجي بوغزالة هي أن التفاوت الاجتماعي بين الجهات عرفت انخفاضا خاصة بعد سنوات الألفين في المقابل ارتفعت الفوارق الاجتماعية داخل الولايات خاصة مها الكبرى والساحلية

من المهم التأكيد ان دراسة تطور انعدام المساواة لا يمكن ان يقتصر على مقاربة إنفاق الأسر المعيشية وهذا ما يدعمه التناقض بين ما تقدمها لأرقام والنتائج والانطباع العام، لذلك من الضروري فهم ظاهرة عدم المساواة بالاعتماد على معطيات اخرى غير إنفاق واستهلاك الأسر. في هذا الإطار، تأتي دراسة زغدي 2018 من خلال مقاربة مداخيل الدخل المصرح بها لنظام التغطية الاجتماعية بين عامي 2003 و2016. تبين نتائج هذه الدراسة، على عكس بقية الدراسات المعتمدة على مقاربة إنفاق الأسر، تزايد في تفاوت مداخيل العمل خاصة واهمها في القطاع الخاص قبل 2010 ورغم انخفاضها في سنوات ما بعد الانتفاضة إلا انها لا تزال مرتفعة مقارنة ب2003.

كلّ هذا يدعم ويؤكد العلاقة السببية بين تزايد التفاوت الاجتماعي وقيام ثورة 2011 ويساعد على فهم تواصل أسباب الغضب ومن ثمّة دورات الاحتجاج.

#### ■ عدم المساواة على مستوى الثروة

عدم المساواة على مستوى الثروة يعتبر من جهته من اهم مظاهر التفاوت الاجتماعي، رغم ان المعطيات والأرقام المتوفرة غير كافية لمعرفة من يملك ومن لا يملك في هذه البلاد إلا ان بعض الأرقام المتوفرة يمكن ان تقدم صورة أولية عامة على واقع عدم المساواة في مستوى الثروة. من أبرز المفارقات ان تونس تحتل المرتبة 20 عالميا (من

بين الدول التي تزيد عدد سكانها على 10 ملايين نسمة) في ترتيب متوسط الثروة للفرد الواحد الذي يبلغ 8823 دولار، أي انه غني من حيث الثروة غير انه فقير من حيث الدخل.

تبين دراسة واقع التفاوت في الثروة في تونس، وفق اهم مستوبين وهما العقاري والمالي

#### على المستوى العقاري

تمركز الملكية العقارية في يد أقلية، 1% من الملاكين العقاريين يستحوذون على 25 % من العقار، في حين تواجه الأسر المعيشية الفقيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في الحصول على سكن لائق وفي تكوين رصيد عقاري.

#### على المستوى المالي

26بنك في تونس تملكها بعض العائلات التي تحد من إمكانية تمويل المشاريع للأشخاص. كما يتمركز إسناد القروض المصرفية بأيدى اقلية من باعثي المشاريع المقربين بما يشير إلى الطابع الربعي للاقتصاد التونسي وعجزه حتى عن تحرير الطاقات المنتجة كما تدعو إلى ذلك الأيديولوجية الليرالية.

#### على المستوى الجبائي

فشل الإصلاح الجبائي لسنة 2013 في الحد من التفاوت الاجتماعي رغم نسبة الضغط الجبائي المرتفعة نسبيا 34%. نظام جبائي معقد قانونيا وغير عادل. تهرب جبائي يفقد تونس سنوبا 720 مليون دينار حجم هام للاقتصاد الموازي حيث تحتل تونس المركز 93 عالميا بنسبة 35.9%. اداء على القيمة المضافة لا يؤثر على إعادة توزيع الثروة بل إنه يساهم على العكس من ذلك في زبادة التفاوت في الدخل. المساهمات الاجتماعية تساهم في الحد من عدم المساواة غير انها تمثل عبئا ثقيلا على الفئات الضعيفة في حين تساعد التحويلات الاجتماعية في الحد من الفوارق الاجتماعية في الدخل وتستفيد منها إلى حد كبير الأسر المعبشية الأكثر فقرا

#### على مستوى فرص التشغيل

"التشغيل استحقاق يا عصابة السراق" يمثل احد الشعارات المركزية لانتفاضة 2011، ألا ان هذا المطلب لا يزال ابعد ما يكون عن التحقيق او الاستجابة من قبل سياسات الطبقة الحاكمة الخاضعة لصندوق النقد الدولي بل إن نسب البطالة عرفت ارتفاعا مع الأزمة الصحية للكوفيد لتصل إلى 4,18% مع تفاوت إقليمي وجندري صارخ: 1 بيا النساء مقابل 9,15 لدى الرجال. نسبة مشاركة ضعيفة 5,47% مقارنة بالاتحاد الأوروبي 2,72% مع فوارق جندرية ب8,68 لدى النساء و8,26 لدى الرجال. إرتفاع نسب البطالة لدى الشباب وخريجي التعليم العالى ب40.8%

#### على مستوى الحق في التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص

يعتبر قطاع التعليم أحد ركائز بناء الدولة الاجتماعية، تعليم عمومي لكافة شرائح المجتمع يتيح فرصة الارتقاء الاجتماعي ضمن فلسفة الاستحقاق، إلا ان السياسات النيو ليبرالية التي انتهجتها الدولة منذ منتصف الثمانينات، من تهميش للإنفاق والاستثمار في التعليم العمومي، ادت إلى اتساع الفجوة بين الفئات والشرائح الاجتماعية. ومن أبرز اوجه انعدام المساواة قيام تعليم بسرعتين:

تعليم عمومي لعامة الشعب المفقر وتعليم خاص ذو جودة لميسوري الحال. هذا وتعاني بصفة أكبر من انعدام المساواة التعليمية النساء اللاتي يعشن في المناطق الغربية الشمالية والوسطى

#### ■ على مستوي الحق في الصحة

عرف نظام الصعي منذ 56 تطورا هاما يتمثل في بنى تحتية، توسيع مستشفيات قائمة، تكوين كوادر مما ادى طلت فير خدمات صحية ذات جودة. كما مكنت مراكز الصحة الأساسية خاصة في المناطق الريفية من تطوير برامج وقائية مثل التلقيح.

ساهمت هذه البرامج في الحد من الفوارق بين الشرائح الاجتماعية من خلال تمكين أكثر الفئات فقرا من الخدمات الصحية مما نتج عنه تحسن ملحوظ في المؤشرات الصحية.

عرف النظام الصحي في ما بعد منذ اواخر الثمانينات إلى اليوم، تغير كبير في مستوى الخيارات السياسية في ظل هيمنة النموذج النيو ليبرالي المتمثل في تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي وفي عدم الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطن، لتخضع السلطة العميلة لبرنامج الإصلاح الهيكلي مما ادى إلى تكوين نظام رعاية طبية بسرعتين عمق التفاوت الاجتماعي والجهوي في مجال الصحة، وزاد في اتساع التفاوتات الإقليمية الصارخة

ففي مستوى البنية التحتية للمستشفيات والمعدات نحصي ؟؟ سرير لكل 100000 نسمة في تونس العاصمة مقابل 7,10 في سيدي بوزيد، لا يتم تقاسم المرافق بشكل منصف بين المناطق. أما على مستوى الموارد البشرية، نشهد زيادة عن انعدام التوازن الجهوي وفي ظل غياب وسائل وظروف عمل مقبولة في القطاع العام، برز جنوح هام للمهارات نحو الهجرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص

عمقت جائحة كوفيد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وكان لها تأثير سلبي على نسب النمو والتشغيل والفقر وانعدام المساواة، فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي تراجع بنسبة 8,8% وبلغ معدل البطالة 4,18

كشف الوباء عن ازمة نظام الرعاية الصحية في مواجه متطلبات الأزمة وأبرز التفاوتات على مستوى الموارد المالية والبشرية الضرورية. كما سلطت الازمة الصحية الضوء على الوضعية الصعبة التي يعيشها الأفارقة المهاجرين في تونس وعن ضرورة احترام حقوقهم الإنسانية بغض النظر عن وضعيتهم القانونية

#### ■ التفاوت بين الجنسين

يمثل التفاوت الجندري أحد اهم اوجه التفاوت الاجتماعي في العالم. إذ قدم المنتدى الاقتصادى العالمي في مارس 2021 تقريرا للمقارنة بين 156 دولة حول واقع

التفاوت بين الجنسين باعتماد قياس مدى النجاح في تقليص الفجوة بين الإناث والذكور في اربعة مجالات:

الفرص الاقتصادية. والتمكين السياسي. والتحصيل العلمي. والصحة والبقاء على قيد الحياة

يبين التقرير ان نسبة تقليص الفجوة بين الجنسين بلغت 86% وتفيد التوقعات ان سد الفجوة سيستغرق 135,6 عام أذا استمر على نفس النسق الحالي. تتصدر البلدان الإسكندنافية المراكز الأربعة الاولى في حين جاءت في المركز السادس والسابع، بلدين إفريقيين وهما ناميبيا ورواندا.

تأتي تونس في المركز 126 من ضمن 156 دولة وفي المركز الأول لبلدان شمال إفريقيا، حيث سجل تتراجع بمركزين منذ 2020. على مستوى التمكين السياسي سجلت تونس معدل قياسي ب0,212 مما يجعلها تأت ي في المركز 69 عالميا، رغم تسجيل معدل 0,970 على مستوى التحصيل العلمي إلا أن تونس تأتي في المركز 108، في حين على مستوى الصحة والبقاء على قيد الحياة ب0,969 مما يجعلها تأتي في المركز 91 عالميا

يشكل بناء على كلّ هذه الأفكار والمعطيات الوعي بحيف السياسات الاقتصادية وبجذور التفاوتات الاجتماعية وأسبابها التاريخية لبنة أساسية في تشكيل وعي اجتماعي مقاوم يحوّل وجهة اهتمامه الي خصومه والي منفذي السياسات الجائرة مما يجعله لا وعيا تلقائيا وعفويا بالظلم بل وعيا سياسيا اشمل بالحاضر وبالسياقات المحلية والعالمية ونحن إذ نربط بين الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ونسعي الي فهمها في سياق التاريخ الاجتماعي التونسي وفي إحداثيات الحاضر فإننا نهدف من ذلك الي توسيع دائرة النظر السياسية الي الحقوق الاقتصادية وأخذها مأخذ الجدّ باعتبارها موضوعات بحث وتداول إعلامي موضوع صراع سياسي.

## الحركات الاجتماعية والمواطنية: أداة فعل جمساعي من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

ساهم المؤتمر أساسا في لمّ شمل مختلف أشكال الفعل الجماعي المناضلة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باختلاف منطلقاتها وتكتيكاتها وآفاقها الاستراتيجية ولكن أيضا باشتراكها في الأسباب المولّدة لتشكُّلها كحركات آلا وهي سياسات السلطة في تونس منذ عقود وبالتالي تناقضها مع نتائج هذه السياسات ومطالبتها بتغيير الواقع. أثّثت هذه الحركات التي كان لها الحضور الأبرز ورشات تفكير ونقاش متعددة وتحت عناوين مستقلة "ورشة عمال الحضائر" ورشة "النساء العاملات في القطاع الفلاحي" ورشة المعطلين وحركة تفعيل القانون عدد 38" ورشة الحملات الشبابية والاحياء الشعبية" وهي بقدر ما تمثل عينات تمثيلية للحركات الحاضرة في المؤتمر فهي أيضا تعكس فسيفساء الحركات الاجتماعية في تونس منذ الثورة من جهها سعت ورشة حقوق الانسان و الحربات الفردية على رصد انهاكات حقوق الانسان و أثر تهديد حقوق الانسان و الحربات الفردية على رصد انهاكات حقوق الانسان و أثر تهديد الحربات على تطور الحركة الاحتجاجية , و سنحاول هنا عرض استقراء منهجي لما خلّصت له هذه الورشات.

#### - حركة عمال الحضائر

مثل ملف عملة الحضائر واحد من أبرز الملفات الحارقة على صعيد الأزمة الاجتماعية التي تعيشها البلاد التونسية منذ الثورة تحت تأثير تداعيات منوال التنمية الحالي الذي لم يختلف على ما سبقه. ويعكس هذا الملف العجز والفشل عن إيجاد حلول لهذه المشكلة التي تحولت في السنوات الأخيرة إلى معضلة فشلت كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم عن إيجاد حل لها. مما خلف حالة من الاستياء لدى هذه الفئة التي فقدت الثقة في جدية السلطة لحل مشكلتهم مما أجبرهم على تصعيد تحركاتهم جهويا ووطنيا أملا في حلحلة المشكل وانتزاع حقوقهم مع الالتجاء للمنظمة الشغيلة لتوفير

الدعم والمساندة. وقد طالب الاتحاد رئاسة الحكومة بضرورة الإيفاء بتعهدات من سبقهم وإنهاء معاناة الآلاف من أبناء هذا الوطن مؤكدا أن عمال الحضائر يخوضون عديد التحركات والاعتصامات بكامل الولايات خاصة وأن تونس اليوم لا تحتمل المزيد.

ونتيجة لنضالات دامت سنوات اثمرت التوصل إلى حل لمشكلة هذه الفئة. حيث انه بتاريخ 2020/10/20 تم إمضاء اتفاقية تسوية وضعية عمال الحضائر بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحكومة السيد هشام المشيشي. والذي ينص على انتداب (31) ألف عون حضائر دون 45 سنة على خمس دفعات بمعدل دفعة كل سنة بداية من شهر جوان 2021.وعلى أن يتم منح البقية (15 ألف عون حضائر فوق 45 سنة) صك مغادرة إجبارية بقيمة (20 ألف دينارا) في موفي شهر مارس 2021 مع المحافظة على تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية والصحية. وقد اعتبرت هذه الفئة الأخيرة أن هذا الاتفاق غير عادل ولا ينصفهم خاصة وأنهم قدموا 10 سنوات من أعمارهم في خدمة الدولة التي تنكرت لتضحياتهم.

وقد أفرز هذا الاتفاق تقسيما لمطالب عمال الحضائر. حيث أن الفئة دون 45 سنة واصلت نضالها لتفعيل بنود الاتفاقية الخاصة بها في حين أن الفئة فوق 45 سنة التجأت إلى مجلس نواب الشعب لسن مشروع قانون ينصفهم ويلحقهم بالاتفاقية السابقة لتجاوز المعوقات القانونية التي تعللت بها الحكومة والمتعلقة بقانون الإدماج بالوظيفة العمومية.

ولتخفيف العبء على طاقة الاستيعاب تعللت الحكومة بقانون الوظيفة العمومية واعتمدت سياسة "فرق تسد" للتهرب من التزاماتها مع ترحيل المشكل لمجلس نواب الشعب لوجود عائق تشريعي لهذا المشكل. مستغلة في ذلك المدة الزمنية الطويلة التي يتطلبها سن تشريعات جديدة تسمح بإدماج من لم يشملهم الانتداب بسب السن.

وفي الأثناء خاض عمال الحضائر دون 45 سنة منذ 2020/10/20 تاريخ إمضاء الاتفاقية عدة تحركات احتجاجية إثر عدم التزام حكومة هشام المشيشي بتفعيل بنود الاتفاقية الخاصة بهم في آجالها لعل أهم هذه التحركات:

#### ■ تحرك وطنى بساحة الحكومة بالقصية بتاريخ 2021/06/15:

كان هذا التحرّك عقب سلسلة اعتصامات ووقفات احتجاجية جهوبة دفعت الاتحاد العام التونسي للشغل للتدخل وتحديد جلسة مع الحكومة للنظر في الإشكاليات الحاصلة وإيجاد الحلول المناسبة. وقد تم تحديد يوم 2021/06/15 موعدا لانعقادها. وعلى إثر هذه الجلسة التزمت الحكومة بإصدار الأوامر الترتيبية وبإدراج الاتفاق بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 2021/06/18. والشروع في إعداد قائمات الدفعات الخمس على ان يكون تاربخ انتداب أول دفعة 2021/12/15.

ولكن وبعد القرارات الاستثنائية ليوم 2021/07/25 وما ترتب عنها من توقف عمل رئاسة الحكومة وجميع الوزارات تعطل مسار تفعيل الاتفاق والذي ظل عالقا في انتظار تعيين الحكومة الجديدة. ليجد عمال الحضائر أنفسهم أمام عائق جديد يحول دون تسوية وضعيتهم. وتبقى هذه الفئة رهينة التقلبات والتجاذبات السياسية.

وفي هذا الإطار صرح الناطق باسم تنسيقيات عمال الحضائر، سامي الخليفي، في مداخلة على موجات إذاعة" شم "ب 2021/09/05. إن العمال طلبوا لقاء مع رئيس الجمهورية، قيس سعيد، عديد المرات، دون تلقى إجابة، داعيا إلى تفعيل الأوامر الترتيبية المتعلقة بترسيم عمال الحضائر دون ال 45 سنة، وفق الاتفاق، ووضع حد لكل التعطيلات التي واجهها ملفهم طيلة عقد كامل.

وأضاف الخليفي في تصريحه، أنه من المفروض، حسب الاتفاق، إعداد قائمات العمال المعنيين بالترسيم قبل 15 سبتمبر الجاري، والانطلاق في ترسيم الدفعة الأولى منهم في شهر ديسمبر القادم، إلا أنه، والى حد الوقت الراهن، لم تتقدم الاجراءات بتاتا، خاصة في ظل عدم تسمية رئيس حكومة جديد، بعد إقالة هشام المشيشي.

وأشار إلى أن قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل المتابعة لملفهم، أكدت عدم القدرة في الوقت الراهن على التقدم في ملفهم بسبب ضبابية الوضع السياسي، وعدم تكليف رئيس حكومة جديد، ملوحا بالدخول في جملة من التحركات الاحتجاجية بعد 15 سيتمبر الجاري، في صورة تواصل تجاهل مطالبهم المشروعة.

#### ■ تحرك وطنى بساحة الحكومة بالقصبة بتاريخ 2021/11/15:

بعد تشكيل حكومة السيدة نجلاء بودن. تم إقرار تحرك وطني يوم 2021/11/15 تزامنا مع أولى جلسات التفاوض بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة الجديدة. وعلى إثرها تعهدت الحكومة بتنزيل قائمة الدفعة الأولى قبل تاريخ 2021/12/15.

لكن لامس الناشطون في التحركات غموضا وضبابية في المقاييس والمعايير التي ستعتمد في عملية اختيار المنتفعين بالدفعة الأولى. بالإضافة إلى ذلك لم تبدي الحكومة أي التزام بتاريخ محدد لتفعيل آجال انتداب المعنيين بالأمر.

وقد عبرت المنسقة الجهوية لعمال الحضائر هبة الله السعدي إثر مداخلها في الاجتماع أنها غير مطمئنة لما تعهدت به الحكومة في جلسة 2021/11/15 ذلك أننا تعودنا سياسة المماطلة والتسويف وأن التزام الحكومة بتنزيل قائمة واحدة فقط هو نقطة بداية لجس نبض العمال ذلك أن الأوامر الترتيبية تقضي بتنزيل جميع الدفعات حتى يتسنى لكل عامل معرفة مصيره وهذا ما لم تلتزم به الحكومة مؤجلة النظر في بقية الدفعات إلى اجل غير مسمى.

لذلك اعتبر عمال الحضائر والناشطون المهتمون بهذا الملف أنهم مازالوا أمام نفس الممارسات السابقة حيث أن مخرجات الجلسة الأخيرة لم تكن واضحة ولم نلمس أي تعهد جدي من الحكومة لتطبيق الأوامر الترتيبية كما وردت بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية والقاضية بتنزيل جميع الدفعات تباعا حتى يتسنى للراغبين في الخروج الطوعي تقديم مطالهم وكذلك وضوح الرؤبة بالنسبة للعمال الذين لم تشملهم الدفعة الأولى.

وذكر المنسق الجهوي لعمال الحضائر بولاية زغوان "صبري بن سليمان". انه بعد تحركات عديدة للعمال واجتماعات مع ممثلي المنظمة الشغيلة، أصدرت رئاسة الحكومة الأمر الحكومي المتعلق بإدماج عمال الحضائر في الرائد الرسمي بتاريخ 18 جوان 2021 وإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية والذي اعتبره مكسب هام وانجاز طالما انتظرناه طيلة سنوات.

ورغم ذلك هذا لا يعتبر الضمانة اللازمة لإنهاء المعاناة بسبب تعود الحكومات المتعاقبة على ترحيل المشكل لخليفاتها وانتهاجها سياسة التسويف وعدم القدرة على المواجهة والتصريح بقرار جذري ونهائي مع عدم التزماها بتطبيق عديد الاتفاقيات رغم صدورها بالرائد الرسمي.

هذا وقد عبر جميع الحاضرين عن تخوفهم من أن يكون هذا الغموض الذي ساد مخرجات جلسة 2021/11/15 في علاقة بالالتزام بتنزيل قائمة الدفعة الأولى فقط. امتدادا لسياسات الحكومات السابقة بما فها من محسوبية وعدم الشفافية من جهة والمماطلة والتسويف من جهة أخرى.

وبعد التشاور بين جميع الفاعلين في هذا الملف وطرح جميع الخيارات المرتبطة بجدية ومدى مصداقية الحكومة في الإيفاء بوعودها ومنح الحقوق لمستحقيها. تم الاتفاق على الاستعداد للدخول في مرحلة نضالية جديدة بداية من يوم 2021/12/16. وذلك في صورة عدم التزام الحكومة بتطبيق الأوامر الترتيبية كما وردت كاملة بالرائد الرسمي بتاريخ 2021/12/15.

حيث سيخوضون من جديد المعركة على المستويين الجهوي والمركزي مستعملين في ذلك جميع الأشكال النضالية المتاحة مع إمكانية الدخول في اعتصام مفتوح بساحة الحكومة بالقصبة وستكون المطالب كالأتى:

اعتبار تاريخ 2021/12/15 هو تاريخ انتداب الدفعة الأولى.

الإسراع بتنزيل قائمات جميع الدفعات في اجل لا يتجاوز موفى شهر ديسمبر 2021.

فتح باب الخروج الطوعى للراغبين في ذلك مباشرة إثر تنزيل القائمات.

#### - حركة تفعيل القانون عدد 38 الحق في الشغل

رغم أن شعار التشغيل استحقاق يا عصابة السراق وشغل حرية كرامة وطنية من الشعارات المركزية لثورة الحرية والكرامة التي كانت سببا مباشرا في الإطاحة بمنظومة الاستبداد والتي تحمل في عمقها لا فقط المناداة بمطلب التشغيل وإنما ضرورة مراجعة

المنوال التنموي المتسبب الأول في ارتفاع مؤشر البطالة إلا أن الحكومات المتعاقبة منذ 2011 واصلت العمل بنفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الحلول الترقيعية والمقاربة الأمنية في كثير من الأحيان. هذه الخيارات ساهمت في ارتفاع معدل البطالة من 13% سنة 2010 إلى 18.4% سنة 2021 (مع الإشارة إلى أن جائحة كوفيد 19 عمقت الأزمة حيث إنها أدت إلى تسريح أكثر 150 ألف موظف) وقد بلغت معضلة البطالة أشدها بدخول الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل في اعتصام بمقر وزارة التعليم العالي الأمر الذي شكل إحراجا كبيرا لمنظومة التي سارعت مهرولة لمحاولة توظيف الملف واعتماد نفس المقاربة القائمة على أساس الحلول الترقيعية وغياب كلي لأي طرح جدي غير أن إصرار المعتصمين وعزيمتهم مكنتهم من تسطير ملحمة نضالية فكانت قضيتهم محل إجماع وطني وشعبي وساهم حراكهم في إعادة طرح الملف لا من منظور فئوي وانما كقضية وطنية بالأساس

وفي ظل غياب الإرادة السياسية التي تترجمها خاصة قوانين المالية (مواصلة العمل بمنظومة التشغيل الهش وغلق الانتدابات واعتمادات ضعيفة لدعم الباعثين الشبان) مع بيروقراطية إدارية مقيتة وعدم مراجعة المنظومة التشريعية والارتهان لدوائر رأس المال الأجنبي، لم يكن للمعطلين عن العمل من خيار سوى مواصلة النضال من أجل تفعيل الحق في التشغيل حيث خاض عموم المعطلين عن العمل 2011 عديد التحركات الاحتجاجية سواء بصفة منظمة أو تلقائية جماعية أو فردية جهوية أو مركزية وذلك من أجل الضغط على منظومة الحكومة لفتح الانتداب وتفعيل الاتفاقات والقوانين (اتفاقات في كل من قفصة, سيدي بوزيد, جندوبة, القيروان, القصرين, الكامور المفروزين أمنيا قانون عدد 38 المتعلق بالانتداب الاستثنائي تحرك الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل تحركات أساتذة التربية المعطلين عن العمل تحركات أساتذة التربية المعطلين عن العمل تحركات أساتذة التربية المعطلين عن العمل مرة مع ملف البطالة الشبابي وغيره من التحركات) غير أن منظومة الحكم تتعامل في كل مرة مع ملف البطالة ليس كأزمة هيكلية تقتضي ضرورة العمل على إيجاد حلول عملية للتشغيل والقطع مع منظومة التشغيل الهش بما يقتضيه ضرورة العمل على مراجعة المنوال التنموي الذي يشكل احد أهم الأسباب المؤدية للارتفاع المتواصل للبطالة وانما تتعامل مع الملف كأزمة يشكل احد أهم الأسباب المؤدية للارتفاع المتواصل للبطالة وانما تتعامل مع الملف كأزمة يشكل احد أهم الأسباب المؤدية للارتفاع المتواصل للبطالة وانما تتعامل مع الملف كأزمة

ظرفية تترتب عنه حلول ترقيعية تؤدي بالضرورة إلى تأجيل مؤقت الاحتقان الاجتماعي بالإضافة إلى اعتماد مقاربة أمنية بغاية هرسلة المحتجين وثنهم عن الدفاع عن قضيتهم الأم (محاكمات شبه يومية لعديد الناشطين والفاعلين قمع تحركات المنادية بتطبيق قانون 38 منع دخول المساندين للدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل فض اعتصام الكامور بالقوة..) أسباب عدة ومتعددة أدت إلى تشكل وعي جماعي وقناعة راسخة بغياب الإرادة الحقيقية في حلحلة مجمل الملفات العالقة خاصة وان التصريحات الرسمية تؤكد مرة أخرى تواصل سياسة المماطلة والتسويف وتنكر الدولة لوعودها والتي ترجمت في عديد المرات نتاجا لحراك نضالي متواصل أما إلى اتفاقات أو إلى قوانين (على غرار قانون 38) فرغم أن هذا القانون الذي وقع التصويت عليه في مجلس نواب الشعب بأغلبية أعضاءه وختمه رئيس الدولة إلا أن تصريحات رئيس الجمهورية الأخيرة في حد ذاتها تشهد نوعا من التضارب حيث شكل موقفه الأخير نقطة احتقان للمعنين بالقانون نظرا لتأكيده أن الدولة غير قادرة على الانتداب والحال أن قانون المالية تضمن التصويت على انتداب دفعة أولى تقدر ب 10,000 الاف حيث وقع الحديث عن تعويض القانون بمرسوم في إطار الشركات الأهلية وهو ما يعد ضربا للقانون ونتاجا لذلك يخوض اليوم المعنيين بقانون 38 حراكا نضاليا في مختلف جهات البلاد من أجل الضغط لتطبيقه.

يطرح اليوم على المعنيين بالقانون والفاعلين المطالبين بتطيبقه 3 إشكالات كبرى حتى يتمكنوا من فهم ما يجب أن يكون:

أولا: عرض لواقع الحراك الاحتجاج المنادي بالتشغيل

ثانيا: أي تصور ممكن للضغط من أجل إلزام الدولة بتطبيق التزاماتها خاصة وأن مسار 25 جوبلية لازال موقفه غير متوازن إزاء هذه القضية إن لم نقل أن هذا المسار رجح الكفة لمواصلة التقيد بتعليمات المانحين الدوليين أساسا في علاقة بتطبيق قانون 38 وفتح الانتدابات

ثالثا: أي حلول مقترحة لمعالجة ملف البطالة؟

#### النساء العاملات في القطاع الفلاحي

تعد هذه الفئة الهشة من النساء العاملات في القطاع الفلاحي واحدة من أكثر الفئات التي تدفع كلفة اجتماعية باهضة رغم أهمية الدور الذي تقوم به في الهوض بالقطاع الفلاحي وفي توفير الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الوطني. ففي قطاع يساهم بنسبة 9 % من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر 16% من فرص الشغل تعمل أكثر من نصف مليون امرأة، أي ما يعادل 80% من اليد العاملة في القطاع هي يد عاملة نسوية. ورغم الإشكاليات التي يعانها القطاع الفلاحي والأزمات التي تتالت وتعمقت خاصة في العشرية الأخيرة، ورغم هشاشة الآليات القانونية والهيكلية التي تنظم القطاع إلا أنه لازال يستوعب اليد العاملة النسوية من الوسطين الريفي والحضري. كما اتخذت منه النساء على اختلاف اعمارهن ومستوياتهن العلمية والثقافية موطن شغل بسبب البطالة والفقر والتهميش وغياب البديل وانسداد الأفق. فنجد من بين العاملات عددا كبيرا من الحاملات للشهادات العليا المعطلات عن العمل.

تعمل النساء في القطاع الفلاحي في ظروف قاسية وبأجور متدنية ودون حماية اجتماعية كافية وشاملة وتتنقل بواسطة شاحنات غير مؤمنة وبطريقة لا إنسانية. حيث تظهر الاحصائيات أنّ 33.3% فقط من النساء الرّيفيات منخرطاتٌ في منظومة الضمان الاجتماعي 10.3% هنّ ضحايا حوادث الشغل، و62.26% يعملن في ظروف صعبة، و18% يعملن في ظروف صعبة جدً. أما بالنسبة لحوادث النقل فهي تعتبر نتيجة لكل هذه المشاكل ومن اهم مظاهر التهميش والإقصاء. كما تعكس فشل السلطة في حماية هذه الفئة وإيجاد الحلول الجذرية لوضعيتها. اذ مقابل 54 حادثا و710 جريحة و50 قتيلة اكتفت الدولة التونسية بإصدار قانون لا يتعد حدود النص، خاليا من كل آليات التنفيذ، بعيدا عن الواقع، فضفاض، ولا يراعي ظروف العاملات وناقلهن في شيء. نعني بذلك القانون عدد 51 لسنة 2019 الذي جاء نتيجة غضب وتنديد المجتمع المدني على إثر فاجعة السبالة في 27 أفريل 2019. الفاجعة أودت بحياة 12 عاملة وسائق الشاحنة التي كانت تقلّهن الى الحقول.

ولا تعتبر الشاحنة الوسيلة الوحيدة التي تعتمدها العاملات في الفلاحة اذ يتم تعويضها في عدة مناطق بالدواب والعربات (الكريطة) أو في أحيان كثيرة بالمشي سيرا على الاقدام. وبذلك تكون النساء عرضة أكثر لمخاطر الطريق وللحوادث نظرا لاضطرارهن للخروج قبل شروق الشمس وسلك الطرقات الوعرة والمظلمة.

أمام كل هذه المشاكل وأمام قسوة الظروف تصطدم النساء العاملات في الفلاحة بواقع شغلي أكثر مرارة اذ لا يتجاوز الأجر في اقصى الحالات الـ15د مقابل ساعات عمل تصل في بعض المواسم الى 12 ساعة في اليوم في حين يتقاضى الرجل العامل في نفس القطاع الضعف أو اكثر. ويقتصر دوره على نقل المنتوج أو السياقة أو مراقبة سير العمل (شاف). وتتعرض العاملات بحسب شهادات الحاضرات في الورشة الى كل اشكال العنف والتمييز والاستغلال والحرمان حتى من التوقف عن العمل لنيل قسط من الراحة.

ان مخاطر العمل غير المهيكل على المرآة هو اليوم حقيقة يعلمها الجميع وتصعد إلى دائرة الضوء والاهتمام الرسمي والإعلامي وتطفو على السطح مع كلّ حادث أليم لتعود للغياب. كما أنّ تأنيث الفقر في تونس لم يعد مقتصرا فقط على النساء في الوسط الريفي اذ أصبح القطاع الفلاحي اليوم ملجأ لعديد النساء من المدن ومن الأوساط الحضرية وألتحق ببقية آليات التشغيل الهش التي تستقطب أيضا خريجات الجامعات والمنقطعات عن الدراسة وضحايا العنف الاقتصادي والمحرومات من حقهن في ملكية الأراضي ومن نصيبهن في الارث. هذا الى جانب غياب التكوين والتمكين الفعلي للنساء الذي بقي رهين توفر رأس المال والشروط المجحفة للحصول على قروض على غرار شرط ملكية الأرض. ولأن اغلب المستغلات الفلاحية في تونس هي مستغلات عائلية فان ذلك يعد من أكثر ما يعيق تأسيس العاملة لمشروعها الخاص ويزيد من تبعيتها للفلاح ويعرضها أكثر من تبعيتها للفلاح ويعرضها أكثر

اعتبرت المشاركات في الورشة أنهن ضحايا لسياسات الدولة الجاحدة لدورهن الهام في النهوض بالاقتصاد وللبرامج الحكومية التي اقصتهن من كل الاعتبارات وهمشتهن رغم صمودهن أمام الازمات. ذاكرات في ذلك مواصلتهن العمل في وقت توقفت فيه اغلب القطاعات عن الانتاج جراء ازمة كوفيد-19.

وذكرت المشاركات بحاجتهن لمزيد من الدعم والمناصرة من قبل المنظمات الحقوقية وبضرورة الوقوف الى جانهن حتى يتمكن من انتزاع حقوقهن معتبرات أن التعاطي الموسمي والمزاجي لمشاكلهن والحلول الارتجالية والترقيعية افقدتهن الثقة في الدولة وفي مؤسساتها. كما أكدن على ان قوتهن تكمن في الدور الهام

والاستراتيجي الذي يحضى به القطاع الفلاحي رغم جحود الحكومات وقصر نظرها.

#### الهجرة الغير نظامية

الهجرة غير النظامية كانت ولا تزال جريمة في نظر السياسات الهجرية الوطنية التونسية والأوروبية، فعنف الحدود ولا عدالة القوانين وتجريم الإنقاذ جعلت من البحر المتوسط والأوسط مقبرة مائية. فالاتحاد الأوروبي الذي خصّص جهاز مراقبة EUNAVFOR Med والمسماة Sophia والمسماة وهي عملية عسكرية للإنقاذ ولتفكيك النموذج الاقتصادي للمهربين والمتاجرة بالبشر على حدّ تعبير المفوضيّة، إلا أنّ هذه العملية العسكرية تراقب البحارة عن كثب في عمليات إنقاذ البشر، وتنظر بعيدا حينما يتعلق الأمر بهجمات الميليشيات الليبية وتترك الصيادين التونسيين والمهاجرين غير النظاميين لمصيرهم.

تتشكّل المشاريع الهجرية غير النظامية وتتسارع وتيرتها في سياقات اتسمت باللاعدالة الاجتماعية وتنامي مشاعر "الحقرة" ويشكّل هذا المفهوم الأخير في منظومة الفعل الاحتجاجي « النقيض الأمثل لمفهوم الكرامة والاحترام والمساواة، ويشير في المقابل إلى مفاهيم أخرى مثل الزبونية والاستبداد والفساد والرشوة والمحسوبية. » 2 كما تتدفق الموجات الهجرية في سياقات جرّمت فها الحكومات المتعاقبة ما بعد سنة 2011 العديد من الحركات الاحتجاجية باعتبار أنّ الديمقراطيات الفتية عادة ما تخشى الاحتجاجات

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>- Anne Bisiaux, (Sophie), Jonville, (Marco), "Des pécheurs pris dans un étau", FTDES, Le 06/12/2019.

<sup>2-</sup> زين الدين، (الحبيب استاتي)، " الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان النسبي: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية" عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 22، المجلّد السادس، خريف 2017، ص 165، 186، ص 171.

السياسية، ولديها قوات الشرطة التي تبقى متشبعة بالقيم السلطوية التي رسختها الأنظمة السابقة.3

إنّ أبطال هذه القصّة التراجيديّة هم أناس ضاق بهم الحال، انكسرت أحلامهم وتلاشت في موطن النشأة، لتكون الرحلة عبر قوارب هشّة ومنكوبة حالمين بالبلوغ إلى الضفّة الشماليّة من المتوسّط هي النافذة الأخيرة نحو تحقيق الأحلام التي عانقها الشباب وكل الفئات المسحوقة مساء 17 ديسمبر 2010. وفي سياقات الأزمة الأمنية منذ سنة 2011 بتونس التي تتزامن مع الأزمة الليبيّة وسيطرة المليشيات صارت تونس محطّة انطلاق وعبور للعديد من المهاجرين من الجنسيات المختلفة ولكنّ النصيب الأسد يكون دائما لأصيلي جنوب الصحراء، وتنطلق هذه الجنسيات الأخيرة من صحراء إفريقيا وغاباتها نحو ثلج أوروبا وصقيعها إن كللت المغامرة بالنجاح طبعا.

لئن وصلت العديد من القوارب إلى الشواطئ الإيطالية، فإنّ العديد من القوارب الأخرى لم تتحمّل قسوة المناخ وعنف الموجات أو الارتطام بالخافرات الأوروبية أو التونسية الحكومية أو خوافر الميليشيات الليبية، لتصبح العديد من الأجساد عائمة مقابل الأرواح الهائمة. وهكذا ساهمت الأجساد المفقودة في تشكّل حركات احتجاجية بتونس بقيادة عائلات المفقودين.

شاركت العديد من العائلات في هذه الورشة، وانطلق الحوار بكل ألم، وكأنّها توحي بجمود مشاعر مجتمع قسا على أبناءه. وجدير بالذكر أنّ هذه العائلات التي ناضلت ولا تزال تناضل من أجل كشف الحقيقة والبحث عن أبنائهم المفقودين رفقة فاعلين وفاعلات حقوقيين قد تغذّوا بمشاعر الإحباط خلال العشرية الأولى من الثورة التونسية باعتبار أنّ الديمقراطية التمثيليّة المريضة والمشلولة لم تلب مطالبهم الحقوقية وتجاهلتها ولكنّ أغلبهم كانوا قد عانقوا الأمل ليلية 25 جويلية 2021. أمّا المفارقة اللافتة للانتباه في هذه الورشة هو أنّ هذا الأمل ارتطم بالألم، فالحكومة القيسيّة لم تكن هي أيضا جديّة وحريصة في هذا الملف الإنساني والحقوقي، بل واصلت في نفس مقاربات

<sup>3-</sup> بورتا، (دونتيلا ديلا)، دياني، (ماربو)، "الحركات الاجتماعية. مقدمة"، ترجمة: نيرة محمد صيري، مؤسسة هنداوي سي أي سي، المملكة المتحدّة، 2019، ص 282.

الأسلاف والمتمثّلة في إضفاء الطابع الأمني على الهجرة. وبتضّح هذا الخيار عند رئيس الجمهورية قيس سعيد من صيف 2020، فمنذ زيارة لوتشيانا لامورجيزي إلى تونس في 27 جوبلية 2020 ولقائها مع رئيس الجمهورية، أدى هذا الأخير يوم 02 أوت 2020 زيارة تفقديّة إلى ميناء البحري بصفاقس للإطلاع على جاهزية الحرس البحري الوطني والإقليم البحري للوسط على وجه الخصوص، كما اطلِّع رئيس الجمهورية في زبارته على مختلف المعدّات البحرية والبريّة المتوفرة في الميناء ثم تابع عرضا حول حماية الحدود البحرية وما يرافقها من إجراءات مشددة، وأكد الرئيس في نفس الزيارة على ضرورة حماية السواحل بنفس العزيمة والجديّة. وهكذا يتضّح لنا أنّ مؤسسة رئاسة الجمهورية ومنظومة ما بعد 25 جوبلية 2021 حربصة على حماية حدود الدول الأوروبية وذلك من خلال حرصها على المقاربة الأمنية ومن خلال تعجيله لزبارة ميناء صفاقس التي تأتي بعد زبارة لامورجيزي إلى تونس بخمسة أيام. وبالتالي لم تكن رئاسة الجمهورية في مستوى الانتظارات لتتحوّل جرعة الأمل التي عانقتها العائلات وأغلب الفئات الهشّة والمنسيّة إلى ألم «فيمكن أن يستحيل الأمل خيبة أمل في أذهان مختلف شرائح المجتمع الثائر الحامل في الأصل لانتظارات متعددّة ومتنوعة، لكنه يعجز عن أن يرى ولو بوادر تحققها في البداية: إذ "سرعان ما تمضى شهور الحماسة الأولى وينحسر رداء الفرح عما كان ثاويًا تحته" بحسب عبارة عالم الاجتماع الاسباني خوان لينز.4»

اعترفت العائلات كان بصفة مباشرة أو غير مباشرة بأنّ الحكومة القيسيّة قد خيّبت آمالهم، دون حلول وخطط حكومية جديّة لمتابعة الملف وحلحلته، وهكذا ظلّوا في رقم الصفر «ففي الصفر الكلي يتوقف الزمن عن دورانه: لا الماضي يمضي، ولا الآتي يأتي. والزمن لا يراوح مكانه. يتصدّع وينهار، ولا يتضح غير المستحيل، من جهتين معا: ما كان يتكرر لم يعد يتكرر، والأفق بلون غامض، إنّه زمن مكسور من جهة الماضي، مبتور من جهة الماضي، مبتور من جهة المستقبل، والحاضر فيه يتفتّت".5

4- عبد الرحيم، (حافظ)، "فاعلو الانتقال الديمقراطي: أيّ دور للنخبة في فهم المراحل الانتقالية في التجربة التونسية؟"، النخب والانتقال الديمقراطي. التشكّل والمهمات والأدوار، تحرير مهدى مبروك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت 2019، ص

545، 575، ص 568.

<sup>5-</sup> عامل، (مهدي)، "نقد الفكر اليومي"، دار الفارابي، الطبعة الثانية، بيروت، 1989، ص 17، 19.

وواصلت حكومة الرئيس في استخدام إستراتيجية الزمن، فالانتظار مسألة ترقيع وارتجال وأسلوب، يتم نسجه في التفاعلات اليومية وجها لوجه بين المسؤولين والساكنة. وفي ظلّ غياب الموارد المادية، تسعى الحكومة إلى وقف غضب المحتجين ونفاذ صبرهم بأسلوب فنيّ يجعلهم ينتظرون. 6

مقابل هذا الاستياء عبّرت عائلات المفقودين رفقة الحقوقيين والحقوقيات، الفاعلين والفاعلات عن مواصلتهم في المسيرة النضالية من خلال اتخاذ العديد من الأشكال والمورفولوجيات الاحتجاجية مثل التواصل والتنسيق مع مختلف النشطاء المهتمين والمهتمات بالقضايا الحقوقية، والنضال عبر مواقع التواصل الاجتماعي ف«العلاقة بين الحركات الاجتماعية الجديدة (على سبيل المثال) وتقانات المعلومات والاتصالات الجديدة يمكن أن توصف بأنها مصيرية، ذلك أنّ شبكات الحواسيب توفّر الشريان الذي يهب الحياة لتلك الحركات» ويمكن لشبكات التواصل الاجتماعي أن الشريان الذي يهب الحياة لتلك الحركات» ويمكن لشبكات التواصل الاجتماعي أن تعمل بشكل كامل في أوقات الأزمات باعتبارها أدوات للتعبئة وبنوك للمعلومات. وتفطّن المشاركون والمشاركات إلى أنّ مواقع التواصل الاجتماعي لا يمكنها لوحدها أن تؤدي إلى تغيّر راديكالي، لذلك سيكون من السخف الاعتقاد بأنّ وسائل التواصل الاجتماعي وحدها يمكن أن تؤدي إلى انتفاضة. وبالتالي أكدّوا على المزيد من النضال والفعل الميداني يمكن أن تؤدي إلى انتفاضة. وبالتالي أكدّوا على المزيد من النضال والفعل الميداني الشؤون الخارجية وفي الشوارع الرمزية مثل شارع الحبيب بورقيبة فشوارع الاحتجاج أو الشغضب، لها أهميّة رمزية تاريخيا، إما ذكريات للتمرد أو النصر. 10 كما اتفق المشاركون والمشاركات على إضفاء الطابع المؤسساتي للحركة من خلال إرساء لجنة قانونية والمشاركات على إضفاء الطابع المؤسساتي للحركة من خلال إرساء لجنة قانونية والمشاركات على إضفاء الطابع المؤسساتي للحركة من خلال إرساء لجنة قانونية والمشاركات على إضفاء الطابع المؤسساتي للحركة من خلال إرساء لجنة قانونية والمشاركات على إضفاء الطابع المؤسساتي للحركة من خلال إرساء لجنة قانونية والمشاركات على المتوت المنابع المؤسساتي الحركة من خلال إرساء لجنة قانونية والمشاركات على المتوت المتابع المؤسساتي الحركة من خلال إرساء لجنة قانونية والمشاركات على المتوت المتابع المؤسطة المؤسطة المؤسلة المتوت المتو

\_

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> - Meddeb, (Hamza), "**L'attente comme mode de gouvernement en Tunisie**", In *L'Etat d'injustice au Maghreb, Maroc et Tunisie*, Karthala, Paris, 2015, p 399.

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup> بارني، (دارن)، "المجتمع الشبكي"، ترجمة: أنور الجمعاوي، مراجعة: ثائر ديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015، ص 185، 186.

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> - Faris, (David), "La révolte en réseaux : Le « printemps arabe » et les médias sociaux", Revue politique étrangère, Institut français des relations internationales, vol1, 2012, , p 108.

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup>- Faris, (David), "La révolte en réseaux : Le « printemps arabe » et les médias sociaux", Revue politique étrangère, Institut français des relations internationales, vol1, 2012, p 108.

<sup>&</sup>lt;sup>10</sup>- بايات، (آصف)، "ا**لحياة السياسية كيف يغيّر بسطاء الناس الشرق الأوسط**"، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص 338.

وحقوقية لمتابعة الملف والتي تتكوّن عائلات المفقودين ومن محامين ومحاميات، والمناضلين والمناضلات في المجتمع المدني ونخب سياسية وفنية وفكرية وثقافية الخ وطنية، وتتابع هذه اللجنة حيثيات وتطورات ملف المفقودين وتحاول تجميع المعلومات وتكون المصدر الأساسي للإعلان عن التحركات والسيرورة النضالية، بل وتحاول التشبيك أيضا مع عائلات المفقودين في الدول المجاورة وخاصّة الجزائر والمغرب حتى ينتقل الحراك من المحليّة الضيّقة نحو الحركات العابرة للحدود والقوميات.

لم تغفل الورشة موضوع السياسيات الهجرية الزجرية الوطنية المتمثل خاصة في القانون التونسي الصادر سنة 2004 الذي لا يذكر لا كلمة مهاجر أو لاجئ بل يتحدّث فقط عن وثائق سفر وبالتالي يجّرم المهاجرين واللاجئين، وطرحت الورشة السياسات الأوروبية الداعية إلى مزيد غلق الحدود وبناء جدران العزل والتي تواطأت معها الحكومات التونسية المتعاقبة بعد سنة 2011 وحكومة الرئيس قيس سعيد، لذلك أكد الحاضرون والحاضرات على ضرورة المزيد من التحرك والنضال ضد السياسيات الأوروبية والوطنية المجرّمة للهجرة والتي تتناقض مع المادّة عدد 13 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص على حريّة الإنسان في التنقل.

وفي ختام الورشة اعترف الجميع بأنّ الهجرة غير النظامية ستتواصل باعتبار غياب البرامج الاقتصادية والاجتماعية الراديكالية من قبل الحكومة القيسيّة وعجزها في حلّ المشاكل الوطنية وباعتبار أنّ السياسات الأوروبية لازالت تتجه نحو المزيد من العزل وإضفاء الطابع الأمني على الهجرة، لذلك اتفق الجميع مع توصيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي أكدّ على ضرورة تحويل المقاربة الأمنية إلى مقاربة إنقاذ في السواحل التونسيّة حتى لا تكون الكلفة الإنسانية باهظة، وإرساء دليل وطني خاص بالمهاجرين غير النظاميين وبالمفقودين والجثث مجهولة الهوية، وإرساء دليل وطني للتعامل مع الفواجع والكوارث البحرية وتعزيز دور البحارة وتدريهم على الإنقاذ باعتبار أنّ البحّارة هم من سيكونون في الخطوط الأمامية في تدفق الرحلات الهجرية غير النظامية، مع ضرورة مراجعة السياسات الهجرية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

#### مقاومت الفساد محور تعبئت للحركات الاجتماعيت والمواطنيت

احتلت مكافحة الفساد خلال العشرية السابقة مكانة هامة سواء على المستوى الرسمي أو في أجندات عمل ومنظمات جمعيات المجتمع المدنى حتى أصبحت محورا مركزيا من محاور التعبئة المواطنية والسياسية وخط فرز أساسي وقد تبينت لنا في المؤتمر هذه المكانة على عدّة مستوبات

#### على مستوى الإطار القانوني

سعت الجمهورية التونسية منذ 2011 إلى تطوير الإطار القانوني بشكل يتسق مع المتطلبات الدولية والمعاهدة الدولية لمكافحة الفساد الموقعة من طرف الجمهوربة التونسية في 2008. ولهذه الغاية أرت تونس على سبيل المثال:

- القانون عدد 46-2018 المؤرخ في غرة أوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح
- القانون العضوي عدد 10-2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين

هاته القوانين تظل غير مكرسة على أرض الواقع حيث لم يتم إقرار أي مراسيم أو أوامر تنفيذية على غرار المرسوم المنظم لنشر محتوى التصريح بالممتلكات وهو ما يعوق تطبيق وبالتالي فاعلية الترسانية القانونية التونسية المذكورة أعلاه.

توجد كذلك عديد الصعوبات العملية على مستوى حماية المبلغين ومراقبة التصاريح. على سبيل المثال، يشمل قانون التصريح بالمكاسب والمصالح حوالي 300000 طرف وهو ما يجعل متابعة ومراقبة التصاريح أمرا شبه مستحيل وخاصة باعتبار العدد الراهن لموظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والأدوات العملية الموضوعة على ذمتها.

#### ■ على مستوى النظام المؤسسى

عدى عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (والتي تم اغلاقها منذ 25 جويلية) بقي النظام المؤسسي العامل على مكافحة الفساد، كجميع هيئات المراقبة، تابعا للجهة التنفيذية، وهو ما يحد من استقلاليته المالية والوظيفية ويؤثر على محايدته.

من جهة أخرى، ولئن تم وضع الإطار القانوني لمحكمة المحاسبات الا أنها لم تتمكن من تنفيذ مهمتها المتمثلة في تطبيق التوصيات الواردة في التقارير.

هذا وأنه لم يتم انشاء الهيئة الدستورية للحوكمة الرشيدة ولمكافحة الفساد بعد فشل المفاوضات حول أعضاء هذه الهيئة داخل مجلس نواب الشعب. أما الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فقد واجهت عديد الصعوبات القانونية والتقنية.

من المهم كذلك التذكير بوجود المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد في قلب الصراعات السياسية. ولعل أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات تتعلق بالأساس بنقص الموارد البشرية والمادية.

جرى النقاش بين المتدخلين من جانب آخر حول دور القضاء في مكافحة الفساد والعقبات التي تحد من دور القضاة في التدخل بفاعلية حيث تم تحديد مهماتهم في الفصل 102 من دستور 27 جانفي 2014.

تمثل المحاولات السياسات للتأثير على القضاء وتوجيهه كذلك أحد أبرز المخاطر التي تهدد دور القضاء في مكافحة الفساد. غياب الشفافية وخاصة الاحصائيات حول الأعمال والقضايا التي تتابعها المحاكم تشير الى تفشي الإفلات من العقاب.

تبنت جمعيات ومنظمات المجتمع المدني عديد المقاربات لمكافحة الفساد حيث اعتمدت عديد الجمعيات على سياسة "التوبيخ والتشهير « Shame and name » "على غرار جمعية انا يقظ التي تعمل على اجراء تحقيقات معمقة من خلال قسم "مرصد رقابة" والاعلان عن أسماء المتورطين. واختارت جمعيات أخرى العمل على تعزيز نظام النزاهة وآليات الحوكمة الرشيدة من خلال الحملات التوعوبة لمعالجة جذور الفساد.

وكان تقييم عمل الحركات الاجتماعية على ملف الفساد سلبيا حيث اقتصر على حركة "مانيش مسامح" والتي أشار المنخرطون بها الى غياب الشعارات والمطالب ضد الفساد خلال التحركات الاجتماعية الهامة كتحرك الحوض المنجمي والهوايدية والكامور

هذا التقييم يشير الى أن جمعيات ومنظمات المجتمع المدنى قد فشلت في زرع مبادئ مكافحة الفساد صلب الحركات رغم تأثيره الكبير على تصاعد المشاكل الاجتماعية.

أكد المشاركون في النقاش كذلك على عدم ذكر مكافحة الفساد ضمن قائمة انتظارات مختلف الحركات الاجتماعية وخاصة على المستوى الجهوي ولا يمكن للمجتمع المدنى التقدم دون بناء مقاربة تشاركية وتعاونية بين ممثلي الحركات الاجتماعية والمجتمع المدنى والباحثين المختصين توضح تأثير الفساد على تفاقم الصراعات الاجتماعية. وتربط بين النضال الاجتماعي والسياسي والتصدي للفساد

وهو ما سيمكن جمعيات ومنظمات المجتمع المدنى تعزيز الانخراط المواطني في مكافحة الفساد من خلال الحركات الاجتماعية وخاصة على المستوى الجهوى وترسيخ هذه المقاومة من خلال ادراجها في قائمة مطالب مختلف الحركات.

#### الحملات الشبابية مسارات البحث عن فعل ناجع

تناولت الورشة موضوع الحملات الشبابية التي عرفت نسقا مرتفعا منذ سنة 2009-2009 وصولا إلى سنة 2021والى حدود تاريخ 25 جوبلية وبمكن اعتبار عودة التحركات والاحتجاجات بصفة دوربة في شوارع العاصمة وأمام مجلس النواب وفي الأحياء الشعبية والجهات والمحليات خاصة بعد الثورة نتيجة مباشرة للتراجع المستمر للوضع الاجتماعي والاقتصادي وسياسيا الحكومات المتعاقبة على الحكم طيلة عشرة سنوات وكانت ذروتها بعد تعمق الأزمة السياسية والاجتماعية منذ انتخابات 2019 وعجز الحكومات المتتالية على تقديم حلول ناجعة وانشغالها في الصراعات الذاتية الضيقة وحياد البرلمان وأعضاؤه على القيام بدوره وانسياقه في خلافات وتجاذبات لا صلة

لها بالاستحقاقات والأولويات بالإضافة إلى تواصل التجاوزات والانتهاكات الأمنية للمواطنين ...

ويأتي الاهتمام بهذه الحركات الشبابية والاحتجاجية لخاصياتها المرتبطة بطريقة التنظيم وأدوات عملها وطبيعة الناشطين فيها وخاصة للدور الذي لعبته بشكل مباشرة أو غير مباشرة في الضغط والتأثير على المشهد السياسي العام من خلال إسقاط وتعطيل عدد من مشاريع القوانين وكذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه مستقبلا إذا توفرت لديها رؤية شاملة وأدوات عمل مختلفة وفعالة وطرق تنظم مدروسة وقنوات تواصل وتنسيق بينها وبين مكونات وحركات حقوقية واجتماعية أخرى محلية وجهوية...

افتتح الحوار مع بعض المؤاخذات حول عنوان الورشة الذي يمكن أن يحمل نوعا من التقسيم العمري أو إقصاء لعدد هام لفئات عمرية أخرى نشطت صلب هذه الحملات، وطالب بعض المتدخلين بدمج ورشات الحقوق العامة والفردية وشباب الأحياء الشعبية، وفي منتصف الجلسة التحقت ورشة الحقوق العامة والفردية وشاركت في النقاشات.

طرحت في هذه الورشة العديد من المسائل الهامة والتساؤلات في محاولة للبحث في ماهية هذه الحملات الشبابية وتعريفها وارتكز الحوار على المقاربة التقييمية من خلال نقد الهنات والمرور على الإيجابيات التي تحققت من ناحية كما تمّ التطرق من ناحية أخرى إلى تصورات المرحلة القادمة ومستقبل الحركات والحملات الشبابية خاصة بعد تاريخ 25 جويلية الذي كانت له تداعيات ليس فحسب على نسق الاحتجاجات بل كذلك على توجهاتها وأولوياتها وخياراتها، وهنا تم تقديم العديد من الاقتراحات وطرحت الحلول والبدائل واستحضرت بعض الأمثلة من التجارب الناجحة التي من شأنها أن تساهم في تطوير هذه الحملات والدفع بها إلى تشكيل ديناميكية منفتحة وممتدة تجمع الفاعلين الاجتماعيين والمدنيين مركزيا وجهويا ومحليا.

ومن أهم المحاور الرئيسية التي تم تناولها خلال الورشة:

#### الحملات الشبابية والطابع المناسباتي

طرح النقاش بقوة إشكالية الطابع المناسباتي الذي طغى على أغلب الحملات والتحركات والتي تكون غالبا كردة فعل ظرفية على حدث أو ملف ما نذكر على سبيل المثال تحركات "ديسمبر وجانفي"المنقضيان، وترى بعض المداخلات أن الصبغة المناسباتية والانقطاع على الشارع لفترات طويلة يحول دون تطور الحملات واستمرارية عملها بصفة دورية وبنسق متكرر كما أنه يعيق توطيد العلاقات بين مختلف المشاركين فيها نتيجة انقطاع التواصل فيما بينهم مع انتهاء التحرك مما ينجر عنه غياب الرؤية والأفاق واستحالة بناء مشروع متكامل له أهداف محددة وخارطة طريق مدروسة بالإضافة إلى تعميق صعوبات التنظيم والتنسيق والاستقطاب والتعبئة وغيرها من المشاكل الأخرى.

فيما يرى بعض المشاركين أن المناسبتية تمثل خاصية إيجابية تميز الحركات الشبابية، فغالبا ما تكون حملات لا تحمل اسما ولا يعرف لها قيادات تمثلها بشكل رسعي، تنشط في ضرفيه زمنية ومكانية معينة وبصفة وقتية لتمارس ضغطا ميدانيا على السلطة حول مسألة أو مطلب ما، هذه الخاصيات تجعل منها حملات مؤثرة من ناحية ومنفتحة من ناحية أخرى لها القدرة على استقطاب وتجميع مختلف الأطياف الاجتماعية والحركات الاجتماعية، كما أنها تتميز بديناميكيتها وتنقل ناشطها من حملة إلى أخرى (التحركات الناتجة عم قانون المالية لسنوات 2016-2017 وحملة باسطا وحملة "فاش تستناو"، خلفت هذه التحركات إيقافات عشوائية تعدد بالمئات حركة "فاش نستناو" وحدها وصلت إلى 1800 موقوفا فيهم من يزال إلى حد اليوم في السجن ولبيان طبيعة هذه الحملات تقف عند ثلاث عينات وأمثلة

فالحملات الشبابية أُفقية شبابية وتجمع بين شباب متحزب وغير متحزب، ينتمي للطبقة الوسطى والدنيا "

مانيش مسامح كانت تجربة "مانيش مسامح" أكثر الحملات نجاحا على المستوى التنظيمي والتعبوي حيث كان لها القدرة على تنظيم تحركات جمعت بين المجتمع المدني الديمقراطي والمنظمات الوطنية وأحزاب يسارية وتقدمية على غرار أحزاب الجهة الشعبية والتيار الديمقراطي والتكتل وحركة الشعب وعدد كبيرا جدا من الشابات والشبان الغير متحزبين مركزيا وجهوبا

فلقطنا جاءت هذه الحملة في سياق الانتفاضة العالمية ضد العنف الاجتماعي والجنسي المسلط على النساء وانطلقت من شهادات النساء اللواتي تعرضنا لكل أشكال التمييز والعنف ووسعت من مجال تعبئتها لتشمل إلى جانب المساواة بين الرجال والنساء المطالبة بإلغاء تجريم المثلية الجنسية، والدفاع عن الحرية الفردية في التصرف في الجسد. لتأكّد التحالف بين الحركة النسوية. يتجلى هذا التحالف على أرض الواقع من خلال تنظيم التحركات المشتركة أه 14 ديسمبر 2019، بالقصبة في تونس، من أجل التضامن مع الاحتجاجات الاجتماعية في التشيلي. والتعبير عن حالة رفض واختناق عام بسبب سيطرة ثقافة لوم الضحية والاستخفاف بالعنف الأبوي والرسمي

تعلم عوم حملة "تعلم عوم" كحملة قوامها شباب الأولتراس والمتعاطفون مع قضية عمر العبيدي باختلاف مشاربهم، عبر الهاشتاغ على مواقع التواصل الاجتماعي أو خاصة في أغاني الأولتراس وما يرسمونه في "التيفوزي" بالملاعب والكتابات الحائطية أو كذلك في أغاني الراب، تولِّد المقولات التي تعتبر العيش في تونس، أو بالأحرى العيش في أحياء الهامش ومجتمعها، عيشاً في سجن مفتوح وكبير! فالسلطة تُقصيك وتُفردُكَ مجالياً، وبالتّالي اقتصادياً واجتماعيّاً وثقافياً، وتُراقب خضوعك وتستشعر إمكانية مقاومتك لها، فتجبرك على خرق قوانين منظومتها لضمان البقاء، فتُعاقبك وتعتبرك خارجاً عن طاعتها. فذهابك إلى ملعب كرة القدم يجب ألا يؤمن لك مجالاً للتعبير عن حنقك وغضبك

ليست هذه سوي عينات عن الحملات الشبابية التي نجحت في كسر جدار الصمت والتحول الى عنوانين مقاومة بارزة وفضلا عن الوقوف عند نجاحات الحملات

الشبابية الدورية تطرق المشاركون الي الاحراجات التي تواجهها والتي أعاقتها هيكليا عن الاستمرار والتأثير في موازين القوي

#### الحملات الشبابية واشكاليات التنظيم

توقفت العديد من المداخلات على المسألة التنظيمية، حيث تفتقد العديد من الحملات إلى إطار تنظيمي محكم ومدروس ويغيب الطرح الاستراتيجي على عملها بما فيهمن أفكار وأهداف واليات وشعارات وطرق تواصل، وتنسيق،...ولذلك تداعيات سلبية ان كان ذلك على الحراك أو الناشطين والمشاركين فيه.

أشارت المداخلات إلى مسألة مهمة وجوهرية ألا وهي غياب الهيكل الفكري الذي يعتبر قاعدة كل حملة أو تحرك تتحدد فيه المفاهيم والخيارات والتمشي العام للحملة، وهنا تم اقتراح تشكيل نواة فكرية قبل انطلاق أي تحرك أو حملة. يمكن للقاعدة التنظيرية والفكرية أن تساعد الحملات أن تخرج من دورها الاحتجاجي وتتجاوز الطابع المناسباتي لتكون فاعلة أكثر في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن طريق طرح وققديم الحلول والبدائل، نذكر على سبيل المثال تجربة جمنة التي كانت مزيجا بين المجتمع المدني لأبناء الجهة والحملات والحركات المناصرة لها وتمكنوا من الخروج من الجانب الاحتجاجي فقط للوصول إلى طرح بديل الاقتصاد الاجتماعي التضامني وإيجاد حلول تنموية مثل بناء السوق الأسبوعية للمدينة والمساهمة في شراء سيارة إسعاف وغيرها من المساهمات وبفضل الضغط أصبحت "البتّة" علنيا بحضور متساكني الجهة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين (الفارق كبير بين بتّة 2016 التي كانت بمليار وسبعمائة دينار والسعر البخيس الذي لم يكن يتجاور 100 مليون).

من الهينات التنظيمية الأخرى للحملات الشبابية هي انعدام التوعية والتأطير والتكوين للناشطين والمشاركين في الحملات مما يخلق عدة صعوبات على مستوى التنسيق وتداول المعلومة والقدرة على اخذ القرارات الحاسمة، كما يفسح المجال أمام النزاعات والتجاذبات والممارسات الفردانية والاختلافات الإيديولوجية. وفي هذا الإطار تم تقديم مقترح تكوين ورشات تأطيريه وتوعوبة للناشطين قبل انطلاق الحملة تناقش فها

الأفكار والأهداف وأدوات التواصل وأماكن الاحتجاج وتمكن من تقريب بين مختلف الناشطين وجمعهم حول الأهداف المشتركة، كما تستعرض في هذه الورشات مختلف التجارب السابقة للاقتداء بها وتجاوز نقاط ضعفها.

يساهم التنظيم المدروس والفعال في استقطاب ناشطين جدد وطاقات جديدة وبالتالي خلق طرق وأفكار واليات عمل جديدة, كما يساعد العامل التنظيمي على نجاح العملية الاحتجاجية بتحقيق الأهداف والتجاوب مع المطالب المطروحة نذكر على سبيل المثال تجربة الأساتذة الناجحين في «2017 « CAPES التي تعتبر من التجارب الناجحة خاصة على المستوى التنظيمي حيث كان هناك عملية تنسيق وتواصل متقنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي والاجتماعات والعمل الميداني، استطاعت هذه الحركة بقدرتها على الاستمرارية وإصرار ناشطها أن تكون أداة ضغط أدت إلى مفاوضات بين ممثلي الحملة ومسؤولين من وزارة التربية والتعليم وانتهت بالاستجابة إلى مطالهم

يساعد العمل التنظيمي على خلق تراكمات من شأنها ان تساعد في العملية التقييمية والتحليلية للتحركات والحملات وفي هذا السياق تم تقديم مقترح ينص على القيام بعمل تقييمي بعد كل تحرك تتم فيه دراسة الجوانب الإيجابية والسلبية وتقديم حلول لتدارك الهنات مستقبلا.

أهمية تطوير طرق التنظيم مع الحفاظ على هوية وروح وخصوصية الحملات الشبابية وعدم تقليد نماذج تنظيمية لهياكل أخرى كمنظمات المجتمع المدني وغيرها

#### الحملات الشبابية وإشكاليات الاتصال الإعلامي:

مسألة التواصل هي من المواضيع المهمة التي تم طرحها أثناء النقاش خاصة وأنها إحدى حلقات ضعف الحملات الشبابية، على المستوى الإعلامي والافتراضي تقوم أغلب الحملات على تركيز التواصل على منصات التواصل الاجتماعي نذكر بالأخص منصة Facebook، وهي فضاءات يتخللها الكثير من العنف والعدائية والصفحات المأجورة التي يمكن أن تمس من الحملات وتشوهها، كما أن التجربة أكدت قصور وفشل التواصل على مثل هذه المنصات. وفي هذا الصدد تم الحديث عن ضرورة التوجه نحو

منصات أخرى وقنوات تواصل جديدة ذات نجاعة والانفتاح أكثر على أساليب وأدوات جديدة وقد تم اقتراح بعث تطبيقات خاصة بالحملات تزاحم القنوات المتعارف عليها والإعلام الرسمي، كما تمت الإشارة إلى التجارب الإعلامية البديلة والجادة والمنحازة إلى قضايا المجتمع مثل "الكتيبة" و"انحياز."

وخلال النقاش طرح السؤال حول موقف الناشطين داخل الحملات من قرار مقاطعة الإعلام الرسمي، والتفكير في اقتحام مجال الإعلام الذي يملك حد أدني من الحياد والاستقلالية للوصول للرأي العام والتأثير فيه. وهنا تمت الإشارة إلى مسألة تمثيلية الحراك إعلاميا وكيف يمثله واين يمثله وضرورة التعلم من التجارب السابقة التي أضرت إعلاميا بالحركات والناشطين.

أما ميدانيا، فان عملية التواصل المباشر لها فاعلية قصوى وهو ما ينقص الحملات والحركات الشبابية التي تعجز غالبا على ان يكون لها حضور ميداني قوي وممتد، وهنا يجب العمل على تكريس اللامركزية وتكثيف التواجد في الأحياء الشعبية والجهات للتعريف بالحملات وأهدافها وخلق علاقات مع الفاعلين والمأثرين فها، وتم اقتراح تنظيم لقاءات وورشات وأنشطة لهذا الغرض، كما تمكن عملية الاحتكاك والتواصل المباشر من يبلوره صورة إيجابية عن الحملات والتحركات لمجابهة حملات الشيطنة والتشويه التي تطالها.

كما أكدت المداخلات على ضرورة تجاوز الخطاب النخبوي والانفتاح أكثر على الفضاء الخارجي لتسهيل عملية التواصل والاستقطاب والاقتراب أكثر من مختلف الفئات الاجتماعية خاصة بعد الدور الذي لعبه الشارع والمواطن العادي في قلب المعادلة، وهنا تمت الإشارة إلى أن المثقف يعتبر حلقة وصل بين المواطن والمسؤولين كما أن دوره الأساسي يكمن في عملية التوعية والتحسيس.

طرح كذلك خلال الورشة مسؤولية الحملات والنشطاء في احتواء الجيل الجديد وايجاد لآليات وطرق تواصل تتماشى معه

#### الحملات الشبابية وعملية التوثيق

توقفت المداخلات على إشكالية غياب عملية التوثيق للحملات والتحركات الشبابية والاجتماعية، وهنا نشير إلى التوثيق التاريخي والأكاديمي والدراسات العلمية القادرة على جمع كل المعطيات والشهادات وتقديم مقاربات تحليلية ونقدية اعتمادا على العديد من التخصصات والتي تمكننا من الفهم والإلمام هذه الظاهرة كما هو متداولا في عدّة دول والتي تصبح فها الاحتجاجات مادة للبحث والدراسة.

والإضافة إلى دوره التاريخي والأكاديمي يمكن أن يصبح التوثيق سندا يدوّن الإخلالات والتجاوزات والممارسات القمعية ويوفر المعلومات والمعطيات فيصبح بالتالي أحد أدوات حماية المحتجين من القمع والممارسات البوليسية، كما أن توثيق التجارب الايجابية والناجحة يجعل منها مرجعا تقتدي به باقي الحملات والتحركات

#### الحملات الشبابية والوعى برهانات التشبيك

لا يمكن الحديث عن أفاق للحملات الشبابية دون الحديث عن مسألة التشبيك، وقد كان هناك إجماع من قبل كل المشاركين على أن أحد أهم سبل تطوير هذه الحملات هي مدى قدرتها على التشبيك والتقاطع والعمل المشترك مع مختلف المكونات الاجتماعية والمدنية التي يمكن الالتقاء معها حول العديد من المشتركات وهذا يتطلب انفتاحا أكثر وتقديم تنازلات بين كل المكونات المعنية بالعمل المشترك, وتكمن أهمية التشبيك في قدرته على إثراء وتطوير التحركات عن طريق تبادل التجارب والمهارات وتدعيم الإطار التنظيمي وتقديم التغطية الإعلامية وتسهيل التنسيق ونقل المعلومة بين المكونات بأكثر سرعة وفاعلية, وخاصة توفير المساندة والحماية القانونية للنشطاء عن طريق التوعية القانونية (الفصل 5 من المجلة الجزائية) وتوفير ممثلين قانونيين للدفاع عن النشطاء الموقوفين خاصة في الأحياء الشعبية والجهات والمناطق الداخلية التي تنعدم فها المساندة القانونية بالإضافة إلى غياب المعلومات حول هوية الموقوفين ومكان وظروف الإيقاف (تحركات جانفي 2018 وصل عدد الموقوفين إلى 1800 موقوف فهم قصر وما يزال بعضهم في السجن إلى يومنا هذا ونجهل أسماءهم وهوماتهم).

ومن أهم مقومات عملية التشبيك هو البحث على القاسم المشترك والأهداف الموحدة بين الفاعلين وهنا لابد أن يتوفر حد أدنى من تقاسم الرؤى والمبادئ الإنسانية والحقوقية، لذلك فان عملية التشبيك هي عملية معقدة وحساسة تتطلب الكثير من الحذر.

وقد عرفت العديد من الحملات الشبابية تجارب العمل المشترك والتشبيك بين مكونات شبابية من مشارب مختلفة انطلاقا من الشباب الناشط سياسيا ومدنيا وصولا إلى شباب الحوم والأحياء الشعبية وكذلك "أولاد الفيراج" وان لم تكن كثيرة فقد كانت هناك إرهاصات وجودها على الواقع في بعض المحطات الفارقة ونذكر على سبيل المثال تواجد أبناء الحوم الشعبية وكذلك مجوعة «ULTRA» بالقصبة 1و2 و«اعتصام الرحيل» سنة 2013 وبعض التحركات الكبرى له «مانيش مسامح» سنة 2017 ولعلّ اللحظة الفارقة التي عبرت عن تشابك هذه الفعاليات الشبابية هي «تحركات جانفي -فيفرى 2021» ونذكر المسيرة التي انطلقت من حي التضامن وصولا إلى البرلمان والمسيرات التي جابت الحوم الشعبية مثل باب سوبقة وباب الخضراء وباب جديد والمدينة العربي وصولا إلى المسيرة الكبرى يوم 06 فيفري التي عبرت بالفعل على إمكانية المشترك بين كل هذه الفعاليات.

وفي هذا الإطار تم تقديم مقترح تكوبن ورشات وبعث أنشطة دوربة في الأحياء الشعبية والمحليّات لتشربك أكثر عدد ممكن من الفاعلين ولتكوبن فضاء للتحاور والتبادل والتواصل.

### الدفاع عن الحقوق والحريات من أجل حركة مواطنية متجذّرة

علاوة على المحاور التي تمّ تناولها، اهتمّ مؤتمر الحركات الاجتماعية والمواطنية بالحربات الفردية في تونس ومدى احترامها. وقد ناقش المؤتمرون واقع هذه الحربات بتحليل الإطار القانوني الذي يضبطها والتذكير بالانتهاكات التي تطالها واستعراض التوصيات التي صاغها واقترحها المشاركون. واعتبارًا للأهمّية القصوى لهذه المجالات والرؤى، تناول المؤتمر مسالة الحربات الفردية من زوايا متعدّدة ضمن مختلف هيئاته، سواء من خلال تدخلات المدافعين عن الحريات الفردية والنشطاء في هذا المجال، أو من خلال مساهمات المنظّمات المدافعة عن هذه الحريات، وتركّزت أشغال المؤتمر حول عدم الفصل بين الحريات الفردية والحقوق الأساسية وحول تقاطعها مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لقد توزّعت مشاركة النشطاء في مجال احترام الحريات الفردية وممثّلي الجمعيات على ورشات عدّة منها ما تعلّق بالوصول إلى العدالة أو ما خُصّص للصحة أو لحقوق النساء، وساهموا بذلك في إبراز مختلف مظاهر التقاطع بين ضحايا منظومات القمع المتماثلة. بالإضافة إلى هذه الورشات، انتظمت ورشة حول الحريات الفردية بمناسبة مؤتمر الحركات الاجتماعية والمواطنية.

لا تقتصر أعمال المؤتمر حول الحربات الفردية على المساهمات ومخرجات الورشة التي تناولت الحربات العربات العامة والفردية حاضرة في تناول كلّ القضايا لأنّه لا يمكن طرح فاعلية الاحتجاج عموما دون ضمان الحربات الأساسية والمدنية

سنستعرض أعمال المؤتمر المتعلّقة بهذا المحور باتباع نفس التمثّي الذي اعتمده المؤتمرون في ورشة "الحريات الفردية". لذلك سنقدّم ملخّصًا حول واقع الحريات الفردية في تونس (عشر سنوات بعد الثورة وبعد 25 جويلية)، ثمّ نستعرض البدائل والمقترحات كما صاغها وتقدّم بها المؤتمرون.

. واقع الحريات الفردية في تونس (عشر سنوات بعد الثورة وبالأخصّ المخاوف من تراجعها بعد 25 جويلية)

تناول النقاش السياق العامّ للحريات الفردية خاصة من خلال الوضع السياسي لما بعد 25 جويلية 2021. وتمّ التطرّق في هذا الإطار إلى عديد الإشكاليات المرتبطة براهن الحريات الفردية، إشكاليات تمحورت حول:

#### الحربات الفردية بين سوء الفهم وعدم الفهم

سوء فهم الحقوق والحربات: افتقار المجتمع لثقافة حقوق الإنسان والثقافة القانونية.

حجب الحربات الفردية منذ العهد البورقيبي، فقليلًا ما تُثار مسألة الحربات الفردية في تونس رغم أنّ الانتهاكات تشمل شرائح اجتماعية واسعة. كانت الحقوق السياسية تتصدّر الاهتمام ولا يقع تثمين النضال من أجل الحربات الفردية إلّا نادرًا. وبختزل المخيال العامّ الحربات الفردية في الحربة الجنسية، وهو ما يفسّر رفضها أحيانا من طرف المجتمع.

التعارض بين الحربات الفردية والحربات العامّة وترتيب الحقوق والحربات حسب الأهمّية: يتمّ غالبا انتهاك مبدإ عدم قابلية الحقوق والحربات للتجزئة، كما يقع في أحيان كثيرة ازدراء حقوق الفرد بإعلاء ما يُسمّى بمصلحة المجموعة .

كان مؤتمر الحركات الاجتماعية والمواطنية قبلةً لعديد المنظّمات والجمعيّات المناضلة من أجل الحربات الفرديّة التي تواجد نشطاؤها داخل المؤتمر لتحسيس المشاركين والتعريف بقضاياهم وكسب الأنصار لدعم توصياتهم والمصادقة علها. وفي هذا الإطار، قامت جمعية " دمج " بتوزيع وثيقة على المؤتمرين اعتبرتها "ورقة نضال إلى مؤتمر الحركات الاجتماعية والمواطنية" تحت عنوان "شغل حربة كرامة وطنية للجميع [..الفصل 230 لوقتاش؟"

شرحت "دمج" في هذه الوثيقة الأشكال المختلفة للاضطهاد الاقتصادي التي يتعرّض لها المجتمع الكوبري وشدّدت على آثار تطبيق الفصل 230 من المجلّة الجزائية على حياة أعضاء هذا المجتمع. كما تضمّنت الوثيقة شرحًا لمختلف أشكال التمييز الاجتماعي التي يتعرّض لها المجتمع الكوبري، فبمجرّد الحكم عليهم بمقتضى الفصل 230 من المجلَّة الجزائية يفقدون حقَّهم في العمل [2] وبتعرِّضون للوصم والتمييز في الفضاء الخاصّ (العائلة، الأصدقاء/الصديقات) وفي الفضاء العامّ (المدرسة، الحيّ، السجن،

الشارع الخ.) وغالبًا ما يترافق الوصم مع العنف اللفظي والجسدي ويخلّف آثارًا نفسية تؤدّى ببعض أعضاء هذا المجتمع إلى اليأس ومحاولات الانتحار.

#### إشكاليات مؤسساتية

إحجام المؤسسات المحافظة عن الإصلاح: غياب الإرادة السياسية لاعتماد سياسات عمومية تضمن الحربات الفردية وتحميها.

-العدوّ الرئيسي للحريات عامّةً والفردية منها بالخصوص: قوات حفظ النظام و"العدالة". تعمد هذه القوات إلى انتهاك ما يتوفّر من ضمانات قليلة للحريات الفردية ويتكفّل القضاء بحماية هذه الانتهاكات. فالمعركة الحقيقية لا تتعلّق بالقوانين في حدّ ذاتها بل بتطبيقها.

-تجاهل الإعلام، وخاصّة الإذاعات، للحريات الفردية: لا تنخرط المؤسسات الإعلامية في تحسيس المجتمع بالحريات الفردية، وتكتفي غالبا بأن تكون صدّى للخطاب التمييزي.

-التضامن النضائي: كلّما كان المدافعون/ات عن الحريات الفردية ضمن قادة/قائدات الحركات الاجتماعية والشبابية ومن بين الفاعلين/ات فها، تقلّصت المسافة بين الحريات الفردية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية

#### من أجل ضمانات فعلية للحقوق

خلال أشغال مؤتمر الحركات الاجتماعية والمواطنية، تناول عديد المؤتمرين المحاور والمسارات التي ينبغي التركيز عليها. وفي هذا الإطار تمّت صياغة عدّة توصيات ونوقشت عدّة مجالات لأعمال المناصرة:

وقد تم الاتفاق على أن تشكّل التوصيات الواردة في ختام أعمال "هيئة الحقيقة والكرامة" وتوصيات "لجنة الحريات الفردية والمساواة" الحدّ الأدنى لما يجب أن تكون عليه الحريات الفردية في تونس اليوم. وبذلك ينطلق النضال أوّلًا وأساسًا من هذه التوصيات من أجل اعتمادها وتطبيقها في إطار رؤبة وطنية شاملة تهدف الى.

إصلاح العدالة وقطاع الأمن والسجون: إنّ إصلاح هذه القطاعات الهامّة هو الضمانة الأولية لاحترام الحقوق والحربات.

العمل على كونيّة الحقوق المراهنة على الثقافة والتربية قبل القانون: التحسيس في مجال الحربات الفردية (التي لا تنحصر في الحربات الجنسية).

ضرورة العمل على لامركزية المجتمع المدني: دعوة المجتمع المدني إلى ضمان تمثيلية مناطقية واسعة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الجهوية وتوفّر خدمات متساوية لكافّة ضحايا الانتهاكات .

تحسيس الصحفيين: ينبغي أن تلعب وسائل الإعلام دورًا استباقيًا بخصوص الحربات الفردية وأن تصبح حليفًا في هذا المجال.

-ضرورة إنشاء روابط بين المجتمع المدني والحركات الاجتماعية غير المهيكلة/المنظّمة: لقد أصبح التنسيق بين الهياكل المدنية المنظّمة والحركات الاجتماعية غير المنظّمة أمرًا ملحًّا باعتبار تقاطع نضالاتها. ويمكن ان يأخذ هذا التنسيق أشكالا مختلفة، بدءًا بتحسيس الفاعلين في هذه الحركات غير المهيكلة دون السعي إلى تنظّمها بشكل قسريّ وبانخراط الهياكل المنظّمة في النضالات العفوية لهذه الحركات.

مقدمات لقراءة نقدية في واقع الحركات الاحتجاجية وأفق بناء مشترك ممكن

كشف المؤتمر عن وجود خطوط تماس بين مختلف أشكال الفعل الجماعي المُشاركة في المؤتمر: عُمّال الحظائر وحركة تفعيل القانون عدد 38 والحملات الشبابية وبين الجسور المتينة التي بنيت على مدي عشرية كاملة بين الحركات الافقية والعفوية والمجتمع المدني المناصر لها مما بدأ في السماح بتجاوز سوء التفاهم والالتباس حول دور المجتمع المدني وأجندته ومشاريعه وزخم الحراك الاجتماعي الذي صعّد الي السطح مشكلات اجتماعية عميقة وأبرز جمهورها

ومع ذلك من المهم أن نسجّل الفوارق بين الحركات التي اعتمدت طريقة /وسيلة التكثيف والكثرة في حضورها في الساحات العامة والشوارع من خلال الحضور سواء بصفة منظمة

أو تلقائية/جماعية أو فردية/جهوية أو مركزية. بالنسبة لطريقة التسيير واتخاذ القرار فإنه لم يتم اعتماد عمل وبرمجة تحركات واضحة جامعة لكل المحتجين المعنيين بالقانون.

والحركات التي كان حضورها بصفة دورية طغت عليه سمة " المناسباتية " التي تكون في إطار ردة الفعل على حدث أو ملف بعينه كما أنها لم تكن معنية بطرف موحد يخص قطاع أو مجال بعينه بل كانت تشكيلة شبابية من مشارب مختلفة انطلاقا من شباب ناشط سياسيا ومدنيا وحتى ثقافيا من مركز المدينة وهامشها. إضافة إلى ذلك مسألة اتخاذ القرار: إذ لا توجد هرمية ولا توجد تركيبة واضحة للقيادة أو لبرنامج العمل.

لعل من أبرز وأهم تجليات النقلة النوعية التي شهدتها العشرية الأخيرة مقارنة بمرحلة التسلطية السابقة والتي مثلت نقطة التقاء بين كل أشكال التحركات الاحتجاجية الاجتماعية على اختلاف مطالبها وأهدافها وطرق عملها، هو الإيمان الراسخ بأهمية مكانة الساحات العامة والشوارع وتمثيلها لقوة ضغط لا يمكن للحكومات المتعاقبة السيطرة عليها أو تقويض دورها حتى باستعمال القوة الأمنية. فهي العلامة على حيوية الفعل الديمقراطي

من هنا وفر المؤتمر فرصة للتفكير الجماعي في مقدمات لأرضية جامعة تحمي هذه الحيوية وهذا المكسب عبر حماية الحق في الساحات والفضاء العام وتبني تضامنات دائمة بين الفاعلين وترشحهم لصيرورة ان يكونوا قوة تغيير وازنة

هذا الدرس هو ما كنا قد عايناه بشكل عميق في ورشة الحراك الشبابي في الأحياء الشعبية، حيث صار الفاعلون أشد حرصًا على عدم تكرار أخطاء الماضي، والتي تحددت في فهم أهمية توثيق الانتهاكات الحاصلة في المواجهات ونشرها لفضحها وتعرية خطاب التشويه الممنهج الذي يطالهم، إضافة إلى ضرورة خلق صلة وصل أشد تنسيقا مع الجمعيات الحقوقية والقانونية التي تقدر على توفير حماية قانونية للموقوفين. هذا الفهم الجديد لم يكن ليتشكل لولا هذا البعد الجدلي بين الممارسة والفهم، والذي يفتح

آفاقا جديدة أشد صلابة لهذا الحراك الشبابي في سيرورته المقاومة للتهميش النسقي الذي يفرض على أبناء الأحياء الشعبية، التي تتشابه في بنيتها وبالتالي في ديناميكيتها وهذا ما يخلق إمكانات للفعل المشترك ولخلق روابط ميدانية لتنسيق فعل المقاومة

صلب هذا الإطار، نطرح المحاور التي نحسب أنها تمثل مركز الثقل اليوم داخل مسارات المقاومة الشبابية والمواطنية عامة، نعني الجانب النظري والمفهومي الضروري لتطوير العمل وخلق التشابك ورسم خارطة التمايز ثم تحديد خطوط الاشتباك وخطوط الانفلات التي تسمح لهذه المسارات أن تحقق عمليا أهدافها التكتيكية والاستراتيجية وأن تجعل فعلها أشد فاعلية وتأثير

#### في تعدد المقاومات وضروتها

كان الواقع الاجتماعي في تونس في العشرية الأخيرة فضاء مناسبًا لنشوء وتشكل وتطور مسارات متعددة ومتشابكة في آن صلب المقاومات الشبابية المتكثرة، التي لاتزال تحمل في صلبها، أي في ذاتيتها وفي خصوصياتها وفي تقاطعاتها واشتراكها وتضامنها وفي سجالا تاها، إمكانات لا نقدر على التنبؤ بها. بقدر ما يجب علينا المساهمة في صياغة أشكالها نظرًا وممارسة، وهذا البعد الشبكي والتشابكي للفاعلين الاجتماعيين صلب المقاومات الشبابية هو ماقد يدفع نحو ظهور أنماط وآليات مقاومة بديلة تكون أشد قدرةً واقتدار على اجتراح تصورات وبدائل في كيفيات فعلها وطرق اشتغالها، بحيث تصوغ لنفسها ولمساراتها المتكثرة مغايرةً نظرية وفكرية هي في أشد الحاجة لها، وهذا ماكنا قد لمسناه في الورشات التي انعقدت في المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية والمواطنية الذي انعقد مؤخرًا، حيث كان هناك خلف التعدد والتنوع الذي يفصل بين المقاوامات الشبابية العفوية منها والمنظمة، المواطنية منها والاجتماعية، وباختلافها محاورها النضالية، وباختلاف رموزها وأشكال فعلها، وباختلاف أسسها ومبادئها وغايتها، وباختلاف جغرافيتها وامتداداتها وتأثيرها، نقاط التقاء وتقاطع في مطالبتها برفع مستويات التنسيق بينها، وخلق إطار اجتماعي مدني جامع يحرر المسارات ويفتح جزر مستويات التنسيق بينها، وخلق إطار اجتماعي مدني جامع يحرر المسارات ويفتح جزر المقاومة على بعضها البعض لاستخلاص الدروس وتشبيك العمل النضائي الاجتماعي المقاومة على بعضها البعض لاستخلاص الدروس وتشبيك العمل النضائي الاجتماعي المقاومة على بعضها البعض لاستخلاص الدروس وتشبيك العمل النضائي الاجتماعي

والمواطني. فلا بديل عن التضامن لهؤلاء المتضررين من سياسات الهيمنة والإقصاء والنبذ والإخضاع والتنكيل التي تقوم بها السلطة بكل أشكالها تجاه أجسادهم وأحلامهم ومحيطهم، تجاه ماضهم وحاضرهم 1 التحديد النظري والفكري وقدرته على تحرير الفعل

ماكنا قد لامسناه بقدر من الوضوح الذي نعده أمرًا لايحتاج أي برهنة أو استدلال، هو هذا البعد الحيوي الذي تنطلق منه مسارات المقاومات الشبابية التي تتخذ لنفسها ومن خلال دينامياتها الداخلية قدرة على خلق التكتيكات المناسبة لها والتي تتلاءم مع طبيعة المطلبية التي تحددها، وطبيعة الجغرافية الاحتجاجية، وطبيعة الفاعلين الاجتماعيين بترسانة الماقبليات التي تحدد لهم طرق ووسائل التكيف والتلاؤم، فالورشات تعددت وتنوعت وبتعددها وتنوع فاعلها تعددت وتباينت قدراتها واقتداراتها، وهذا هو الدرس الأول الذي نود الإشارة إليه، نعني الطابع الخاص والمميز لكل سيرورة من سيرورات المقاومات الشبابية، فليس هناك وصفة مثالية نموذجية لصياغة مصفوفات المقاومة، وليس هناك مصفوفة واحدة ومتجانسة للمقاومات، بل هو تعدد وتنوع، يمثل مصدرًا للثراء النظري والفكري الذي نحتاج إليه لصياغة ماتشترك فيه جمهرات المقاومة بوصفها حيوبات متكثرة، وهذا الشرط الأنطلوجي الذي تحدد في أشكال جذربة لعمليات المقاومة يمهد الطربق للتأكيد على التنوع النظري والفكري الذي سنكون بحاجة إليه، فالتعدد الأنطلوجي الذي يشكل ذاتيات المقاومة هو مايسمح بشكل نسقى بظهور تعدد نظري وفكري، نحسب أنه يمثل شرطًا معرفيا ضروريا لقيام سيرورات أشد قدرة على احتمال التعقيد والتركيب المعرفي الذي يفتح هذه السيرورات على مسارات عدة لفهم واقعها الإجتماعي من عدة جوانب، إنطلاقا من تجربة الحيف واللامساوة والاقصاء أو التهميش والاحتقار التي تعيشها كل حركة بل كلّ ذات منفردة مثل هذا الاكتشاف والفهم والتفكيك والتحليل، هو ما سيساعدها على تحويل الإحساس بالتهميش والإقصاء وسياسات الإفراد والفرز التي تمارسها مصفوفة القمع، إلى وعي مركب يستطيع تحديد أسباب وعوامل تشكل واقعة الهيمنة، وبالتالي تحديد المهام اللازمة للانعتاق لكن هذا التحديد المعرفي ليس من قبيل الوصفة المعرفية الجاهزة التي يمكن أن يصوغها الفكر في معزل عن السياقات الاجتماعية، بل يأخذ شكله المناسب والأشد أصالة ونجاعة حين ينطلق من كل مشكلة وجمهورها " ومن كل الذاتيات المقاومة وفاعلها.

فالذاتية المقاومة، هي ذاتية موجبة، في علاقتها بصلابة السلطة، ههنا، لانعني بالسلطة مجرد واقع الهيمنة الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها منظومة الحكم القائمة، إنما، السلطة باعتبارها قادرة على إختراق فعل المقاومة داخليًا وتحيله مجردًا من كل حيوية ذاتية وتذاوتية ومن أي قدرة إبداعية تجعله يدمر حاضره في كل مرة

من هنا تمرّ الحركات الاجتماعية من موقع الرضا عن الذات وإغراء الاحتجاج لتعمل على ان لا تكون مقاومتها شكلاً من العدمية النسقية، بل تحقق فاعلية النقد الذاتي بمايعنيه من قدرة على تثمين العوامل التي أنضجت المسارات وخلقت لها دينامكية داخلية منتجة لفعل المقاومة، وتحديد عوامل النكوص والإرتداد والفشل، وهذا لن يحصل إلا من خلال العمل على توثيق التجارب وتثمين الأرشفة كفعل يشكل موردًا هامًا للقيام بتحرير المسارات المقبلة من أخطاء الماضي ومن هفواته ونقائصه، وبالتأسيس على العوامل الإيجابية التي مثلت مصدرًا للقوة وبالتالي للفاعلية والقدرة على التأثير، وهذا ما تفطنت له الحملات الشبابية التي حفظت تجاربها ووثقتها وقامت بتقديمها للعموم، بمساعدة من المؤسسة والجمعيات والنقابات التي عرفت بدعمها لهذه الحملات والحركات الاجتماعية والمواطنية.

إن هذا التشكل التراكمي للمعارف المنتجة إبان الفعل وفي صلبه هي ماتشكل «ذاكرة المقاومة» التي تعد شرطًا معرفيًا وإيتيقيًا لتشكل وصياغة ذاتية مقاومة، تبدع لنفسها عبر الذاكرات المتعددة لمسارات المقاومة إمكانات جديدة لمواجهة حاضر الهيمنة المتفعل في الوقائع الاجتماعية المتكثرة.

لا تتشكل ذاكرة الذاتية المقاومة من دروس حاضرها ولا في ماضيها فقط، إنما أيضًا في جغرافيتها، فجغرافيا المقاومة المحلية والجهوية والوطنية، يجب أن تنفتح أيضًا فكريًا ونظريًا وعمليًا على أساليب تفعل المقاومة عالميًا،

وههنا تجد لنفسها إمكانات شاسعة ومتنوعة للإستئناس بتجارب مسارات المقاومة في جغرافيا عالمية مفتوحة ويسهل الوصول لها والتواصل معها، ونجد أثرًا لذلك على سبيل الذكر في الإستئناس بتجارب المقاومات التي فعلها الفلاحون المحرومون من الأرض في عدة أقاليم ودول والتي وسعت دائرة الاشتباك وطرحت بدائل جذرية متعلقة أساسًا بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتسيير الجماعي للأرض ، والتي سلطت عليها الأضواء وطنيًا على إثر تفعل مقاومات الفلاحين المحرومين من الأرض والذين ساهموا في فتح ملف رئيسي داخل المسار الثوري، نعني مسألة الأراضي الدولية، والتي أخذت إثر ذلك إهتماما واسعا سياسيًا وقانونيًا.

هذه العوامل التي تساهم في تشكل ذاكرة الذاتية المقاومة تمثل شروطا أساسية لقيام فعل مقاوم مبدع ومتجاوز لنقائص الماضي والحاضر، وهذا الإبداع ليس نتاجًا لتأملات عقلية خالصة، بل هو مراوحة حيوية وحية بين ممارسات المقاومة ونظرية المقاومة، في تفاعل جدلي يثري أحدهما الآخر ويحرر أحدهما الآخر من تكرار أخطاء الماضي، ومن الإسقاط النظري الذي لايفهم تعقيدات الواقع وخصوصيته.

إن تثمين إيتيقا المقاومة كانعتاق وجعلها عنوان كرامة وحرية هو الشرط العميق للاستمرار تاريخيا في الاظطلاع بمهام النقد والتغيير الاجتماعيين ومن ثمة تحديد استراتيجية عمل طويلة المدى تستهدف الفاعلين الاجتماعيين وتؤطرهم من داخل حركتهم وتمنحهم آليات الدفاع عن النفس (الآليات القانونية والتوعوية) ونجد ههنا عملاً جبارًا بدأت تقوم بها جمعيات وحملات في صلب الأحياء الشعبية .مما يوجب مواصلة التنسيق بين مختلف الجمعيات والمؤسسات الإعلامية والأحزاب والنقابات والتي تلتقي في تبنها لخيارات المقاومة الشعبية من أجل رسم خطة دعم متكاملة لمساعدة مسارات المقاومة والتنسيق بينها لافتكاك مطالبها.

-فضلا عن ضرورة خلق أطر ومنصات للتواصل والاتصال والإعلام من أجل تسهيل حركة المعلومة وتداولها داخل مسارات المقاومات وبالتالي خلق حالة من الانهمام المشترك والتفاعل السلس بين كل الفاعلين، مما يساعد في إيضاح المعطيات وفهم مجربات الأحداث، وهذا ماقد يعطل استراتيجية التشويه التي تتبناها السلطة وتفعلها في كل مرة لإفراغ المقاومات من كل مشروعية وحرمانها من كل تعاطف وتضامن شعبي.

هذه الإجراءت التي تتخذها الذاتية المقاومة بما هي وجود بيني لذاتيات متكثرة ومتعددة هي ماستساعد في تغير موازين القوة لصالح هذه المسارات، وهي التي ستخلق الروح الجماعية المشتركة لكل سرديات المقاومة بماهي اشتراك وتضامن، فمن يشتركون في هذه المقاومة هم الذين يتخذون لأنفسهم وضعية حيوبة مضادة لمصفوفة السلطة بماهى إيديولوجية قمعية بشكل نسقى قائمة على الإقصاء والإفراد والتهميش وتحويل وقائع التفقير والتعذيب والاعتداء والإخضاع والتمييز إلى وقائع من طبيعة الأشياء ذاتها ولىست خيارت واستراتيجيات وسياسات.

#### الحركات الاحتجاجية والمأزق المزدوج

وأكد مؤتمر الحركات الاجتماعية والمواطنية أن "أهم دروس المرحلة بكلّ مخاضاها الاجتماعي والسياسي يتمثل في اختلال موازين القوى لفائدة خصومنا ممن يريدون نسف مكاسب الثورة واعاقة تقدمها نحو مسارها التاربخي حتى تكون مدخلًا للتغيير الاجتماعي العميق لفائدة عموم الشعب لا لفائدة أقلية متنفّذة

من هنا سيكون القطع مع الماضيين القريب ممثلا في انحرافات العشرية والبعيد ممثلا تسلطية الحكم الفردي والدولة الغنائمية لما قبل 2011 وتجديد الأمل في تونس ديمقراطية وعادلة ومستقرة لا يتحقق بالانفراد بالحكم وبهميش وتجاهل دور المؤسسات والقوى الاجتماعية والشبابية والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني والأحزاب ونسف المكاسب ورفض كلّ حوار ديمقراطي تعددي تفاعلي

يعد فضاء الاحتجاج اليوم مكسبا لا مجال للتفريط فيه وفي تنوعه وتعدده وهو مرشّح للعب أدوار هامة مستقبلا دفاعا عن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة للجميع

## خاتمة

لم نشئ منذ البداية تبويب هذا التقرير على أساس عمل الورشات كما لو كانت منفصلة بل حاولنا ان نبحث عن الخيط الناظم بينها لبلورة رؤبة تأليفية تنطلق من واقع الحيف الاجتماعي ومظاهر عودة التسلطية السياسية لنصل الى اشكال الفعل الاحتجاجي والمقاوم على مدى أكثر من عقد، فالطموح هو الشروع في بناء نظربة للاحتجاج الاجتماعي تنطلق من معاينة الواقع تحديد تخوم فضاء ديمقراطي تعددي للممارسة المشتركة ميدانيا.

فكرة المؤتمر اينعت في خضم متابعتنا لانتفاضة الاحياء الشعبية في جانفي / فيفرى 2021 والتي جاءت لتأكد ما أصبح عليه مجتمعنا على مدى العشرية الأخيرة فهو بمثابة فضاء مفتوح لنشوء وتطور مسارات متعددة ومتشابكة في صلب المقاومات الاجتماعية والمدنية نجحت بتفاوت في الحفاظ على أجيج الثورة ولاتزال تحمل رغم علامات التّراجع إمكانات تحرّر لا نملك حصرها وتوقعها.

العامل المضاعف لاهتمامنا بعلاقة هذه الحركات الشبابية والاحتجاجية الاجتماعية والمواطنية بالمجتمع المدني هو خصوصياتها المرتبطة بطريقة التنظيم المبتكرة وأدوات عملها وطبيعة الناشطين فها. وخاصة الدور الذي لعبته بشكل مباشر أو غير مباشر في الضغط والتأثير على الفاعلين السياسيين دون أن تصير هي فاعلا سياسيا مباشرا. وهي رغم ذلك لا تزال على قيد الحياة رغم موت عديد المبادرات السياسية التقليدية وفي ضلّ أزمة اشكال الفعل الكلاسيكية.

مدار الحديث يتمحور اليوم من خلال محطة المؤتمر حول ما هو أبعد أي رهانات وتحديات معركة الأفكار والمواقع معا من أجل تجذير ميداني للنضال الديمقراطي يربط الجسور بين الحركات الاجتماعية والمدنية المناضلة من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية والحقوق والحربات. ويشكّل الوعي المركب القادر على تحديد أسباب وعوامل تشكل الهيمنة، وبالتالي على تحديد المهام اللازمة للانعتاق والفعاليات القادرة على ذلك. وتبقي صعوبات الربط والتمفصل بين الحركات الاحتجاجية ومنظمات المجتمع المدني والحركات السياسية التقدمية معضلة لا مفر من طرحها بجرأة ودون أحكام مسبقة خاصة وأن هزيمة هذه العائلة السياسية الواسعة مهدت لصعود شعبوية تسلطية هي بصدد تهديد الدولة والمجتمع واستمرار غيابها لا يساعد على تجاوز مأزق التغيير الديمقراطي المعطّل

ونبقي على يقين ونحن نلمح تجارب العالم من حولنا أن البحث عن المشترك وبنائه بفكر جديد وآليات جديدة وجيل جديد غدى بلا جدال مهمة المرحلة الملّحة.

# ملاحق

هذا النّداء عُرض منذ بداية شهر جوبلية 2021 على العشرات من الجمعيات والشخصيات الوطنية التي وقّعت عليه.

## من أجل مؤتمر وطنى للحركات الاجتماعية والمواطنية

تمر تونس اليوم بمرحلة دقيقة تهدّد ثورتها وتجربتها الديمقراطية إذ يسود شعور بتبخر الآمال التي جسدتها شعارات الثورة وخشية من احتمالات العودة الى الوراء فضلا عن أوضاع اقتصادية ومالية واجتماعية كارثية غير مسبوقة كلّ ذلك في ظلّ أوضاع إقليمية ودولية ضاغطة أمنيا واقتصاديا. وقد كانت التحركات الشبابية الأخيرة، تزامنا مع الذكري العاشرة للثورة، مؤشرا إضافيا للقطيعة الحاصلة بين النخب الحاكمة والمجتمع، وخاصة شبابه، وفئاته الهشة، والمنهكة.

لقد وقفنا بعد العشربة الأولى للثورة على حيوبة الحركة الاجتماعية والمواطنية حيث تواصلت المقاومة المدنية والسلمية على واجهتين: الأولى، شملت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية للفئات الشعبية مثل العاطلين والعاطلات عن العمل، وضحايا التشغيل الهش، وصغار الفلاحين والفلاحات، والبحارة، وصغار المنتجين والمنتجات، فتميِّزت بتنوعها، وانتشارها، وتجدّد وسائلها، وطرحها لمجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومقاومتها للرّبع والفساد وتحدّيها للوصم والاحتقار.

ترافقا مع ذلك مثلت الحركات المواطنية المدنية والنقابية والنسوبة والشبابية المرتبطة بالدفاع عن الحقوق السياسية، والحربات العامة والفردية، والمساواة والحقوق الثقافية وفرض الاعتراف بالأقليات، الوجه الآخر لصمود المجتمع وتوقه إلى الحربة والكرامة، ورفضه لعودة سياسة العنف والإفلات من العقاب، رافعة بذلك سقف المطلب الديمقراطي ومفهومي الحربة والعدالة في جميع أبعادهما. وإذ عمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيسه على دعم الحركات الاحتجاجية والاجتماعية ميدانيا وفكريا سواء تعلق الأمر بالتحركات من أجل الحق في التشغيل أو دفاعا عن حقوق عمال وعاملات الحضائر وكل ضحايا التشغيل الهش أو بالحق في البيئة السليمة أو في الخدمات الاجتماعية أو بالوقوف الى جانب عائلات ضحايا الهجرة والمفقودين وفي مناصرة أصحاب وصاحبات الحق والمهمشين والمهمشات من أجل حماية واحترام حقوق الإنسان والمساواة الكاملة بين الجنسين والدفاع عن دولة الحق والقانون. فإنه لمس لديها رغبة وإرادة لتطوير أدائها وتطلعا لفتح أفقا مشتركا لنضالها.

وبناء على حصيلة العشرية المنقضية، وبعد عام من الأزمة الصحية بكلّ آثارها الاجتماعية والنفسية وأمام تلاحق المؤشرات المهددة لسيادتنا الوطنية ووقوفا عند رسائل الانتفاضة الأخيرة لشباب الأحياء وما تعرضت له من قمع غير مسبوق منذ2011 أشر لانتكاسة تهدد الحريات والمكاسب الديمقراطية، فإن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يدرك اليوم ضرورة المرور إلى نقلة نوعية في أداء فعاليات المجتمع المدني والحركة الاجتماعية من أجل وضع حدّ لتشتّها، وتنافرها أحيانا، وجعلها تستجيب لتحديات المرحلة وتهئ لفتح أفق للأمل في المستقبل القريب. ولعلّ التحدّي الأكبر الذي نريده هو بناء ما أمكن من الجسور والقواسم المشتركة بين الحركات الاجتماعية والحركات الشبابية الناشئة وتلك العاملة في مجال الحقوق الفردية والجماعية والمساواة.

وإدراكا منا أن الأسباب الحقيقية التي أدت الى اندلاع الثورة مازالت قائمة وأن إرادة التغيير الاجتماعي وقواه الفعلية اليوم كامنة في عمق المجتمع وما فتئت تتحرك وتعلن عن نفسها بأشكالها الجديدة ووسائلها المبتكرة، بل إن الموجة الثانية من انتفاضات المنطقة العربية و خارجها يؤكّد المنعرج التاريخي الذي تعيشه العولمة الرأسمالية المأزومة كلّ ذلك يضاعف حاجتنا ومسؤوليتنا، في ظل هذا السياق المتحوّل، في الدّفع نحو بناء أرضية مشتركة للتغيير الاجتماعي عبر بلورة بدائل اقتصادية وتنموية

عادلة وجعل القوى الاجتماعية والمدنية والسياسية قادرة على حملها والصراع من أجلها ضد الخيارات التي تتمسك بها الفئات المهيمنة اليوم حفاظا على مصالحها.

لأجل ذلك يتقدم المنتدى بمبادرة من أجل عقد مؤتمر وطني للحركات الاجتماعية والمواطنية في الخريف القادم يجمع كل الحركات الاجتماعية والمدنية والجمعيات والشخصيات الحاملة لنفس القيم من أجل حوار مفتوح وهادف يفتح على سبل إنقاذ مسار الثورة والتصدى للتطرف والشعبوية ويحمى الديمقراطية ويجذرها عبر رسم آفاق نضاليّة وسياسيّة وعمليّة للحركات الاجتماعيّة والمدنيّة تجسّم تقاطعها، وتضامنها، ودفاعا عن مشروعها المشترك في التغيير الديمقراطي والاجتماعي من أجل بناء ميزان قوى في اتجاه الصراع الذي تخوضه منذ عقود لصالح الفئات الشعبيّة والاجتماعيّة المتضررة من الخيارات القديمة الفاشلة التي تتمسك بها الفئات المتنفذة والتي تتمعّش منها وتسعى جاهدة للايقاء عليها خدمة لمصالحها.

وضمانا لإعداد جيد لهذا المؤتمر، وانطلاقة قرببة لأعماله التحضيرية بشراكة فعلية في وضع تصورات مبتكرة وبناء آليات تعبئة ناجعة تجعل منه فضاء ديمقراطيا وتشاركيا ومحطّ آمال الديمقراطيين والقوى الشبابية والاجتماعية، يدعو المنتدى كل الحركات الاجتماعية، والمدنية، والمنظمات، والجمعيات، والشخصيات المؤمنة بمبادئ الثورة، ودولة القانون، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، إلى التفاعل مع هذه المبادرة التي لا تزال مفتوحة على كل المقترحات، والانخراط الفعلى في هذا المشروع، والإمضاء على هذا النداء، والشروع في الاتصالات والنّقاشات لضبط مقوّمات النّجاح لهذه المحطة التي نرىدها مفصلية.

# المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية والمواطنية المؤتمر الوطني الاعلان الختامي

نختتم اليوم الاحد 12 ديسمبر 2021 مؤتمرنا الوطني للحركات الاجتماعية والمواطنية بمشاركة 600 ناشط(ة) شبابي(ة) وجمعياتي(ة) وباحثين/ت يمثلون أكثر من 72 جمعية و37 حركة شبابية واجتماعية وبعد إتمام أعمال الورشات ونقاشات فضاءات التقاطع والتّضامن وبعد الندوة المفتوحة التي تخللته حول الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية بعد منعرج 25 جويلية 2021

لقد انعقدت هذه الدورة التي حملت اسم الفقيد مالك الصغيري في ظرف سياسي واجتماعي دقيق مليء بالرّهانات والتحديات التي لا تحتمل التأجيل، ولقد وقفنا خلاله على مدى الزّخم الذي لا يزال يعتمل داخل الحركات الاجتماعية والشبابية والمدنية والخطوات الهاّمة التي قطعتها منظمات المجتمع المدني على امتداد العشرية السابقة في تعهدها بمختلف القضايا الخصوصية التي تناضل من أجلها في مجالات الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومجالات حماية الحريات العامة والفردية وتحصين الديمقراطية وتجذيرها.

لقد بين كلّ الفاعلون والفاعلات أن أعمال المناصرة والبحث وصياغة البدائل والتعبئة الميدانية تعد مكاسب لا بدّ من تعزيزها والبناء عليها وعدم التفريط فيها رغم صعوبة المرحلة الحالية.

وبقدر ما سجّلنا هذه العلامات الدّالة على حيوية المجتمع وقدرته على الدفاع عن نفسه بالأشكال السلميّة والمدنية فإننا نقرّ بان حصيلة العشرية الماضية كانت ضحلة في وان حققت في بداياتها تقدّما على المستوي السياسي فإنها لم تفض الى تغيير فعلي في السياسيات الاجتماعية والاقتصادية الموروثة مما قبل 2011 حيث لا تزال مطالب

التشغيل والتنمية العادلة والحدّ من الفوارق الجهوية والطبقية والحق في المساواة في قلب مطالب الحركة الاجتماعية التي ما انفكت تعرف موجات تعبئة متعاقبة.

بل إن تفشي الفساد غير المسبوق ومؤشرات عودة التسلط الأمني وتوظيف القضاء والوصم السلبي لنشطاء الحراك الاجتماعي والمدني وتكرار انتهاكات حقوق الانسان وتواصل الافلات من العقاب يجعلنا نكاد نعود الى نقطة البداية بعد عشرة سنوات لم تجن منها قوى الثورة وقوى التغيير الديمقراطي والاجتماعي نتائج فعلية ولا تبدو رغم كلّ تضحياتها منظمة ومؤهلة للعب دور بارز في فرض تغيير جذري يحقق مطالها.

إن أهم دروس المرحلة بكل مخاضاها الاجتماعي والسياسي تبقى بالنسبة الينا هي اختلال موازين القوى لفائدة خصومنا ممن يريدون نسف مكاسب الثورة واعاقة تقدمها نحو مسارها التاريخي حتى تكون مدخلا للتغيير الاجتماعي العميق لفائدة عموم الشعب لا لفائدة أقلية متنفّذة.

إن المؤتمرين والمؤتمرات وعيا منهم بالدوّر الذي أوكلوه لأنفسهم يعلنون في ختام هذا اللقاء أنهم حريصون وحريصات على رعاية هذا الفضاء الجديد الذي وضعنا لبناته الأولى وعلى رعاية تنوعه وزخمه وانغراسه الميداني وانتشاره الجغرافي والدفاع عن كلّ مكوّناته بروح جماعية متضامنة كفيلة بجعلنا أقوى ويؤكدون على المضي قدما في جعل صوتها مسموعا وصورتها مرئية أمام الرأي العام الوطني

إننا اليوم على يقين أن بلادنا تعيش بعد 25 جويلية 2021 منعرجا سياسيا حاسما نريده فعلا تقدما نحو القطع مع الماضيين القريب والبعيد وتجديدا للأمل في تونس ديمقراطية وعادلة ومستقرة وهو ما لا يتحقق في نظرنا بالانفراد بالحكم وبتهميش وتجاهل دور المؤسسات والقوى الاجتماعية والشبابية والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني والاحزاب ونسف المكاسب ورفض كلّ حوار ديمقراطي تعددي تفاعلي.

لأجل ذلك ينبّه المؤتمرون والمؤتمرات الحكومة من مخاطر تجاهل التزاماتها إزاء المعطلين عن العمل بكل اصنافهم واختصاصاتهم وضحايا التشغيل الهّش ومنها تفعيل القانون عدد 38 والتسوية العاجلة والعادلة لملف عمال الحضائر بمختلف اصنافهم وملف الدكاترة الباحثين والمفروزين امنيا وملف الاتفاقات الموقعة على مستوى جهوي خاصة بسيدي بوزيد وتطاوين وقبلي وقفصة وغيرها وآليات التشغيل الهشة فضلا عن الاستجابة لمطالب أمهات وعائلات مفقودي الهجرة الغير النظامية.

كما يشددون على ضرورة وضع حدّ للتدهور الخطير للوضع البيئي في عديد الجهات وإيجاد حلول عاجلة ومدروسة للتصرف في النفايات واحترام حق التونسيين والتونسيات في العيش في بيئة سليمة تحفظ حياتهم وتحمي صحّتهم.

إن المهمة العاجلة اليوم في نظرنا للخروج من مأزق ما قبل 25 جويلية وما بعده وتجنب استفحال الأزمة هي بناء مشترك ديمقراطي اجتماعي تحمله العائلة الاجتماعية والديمقراطية الموسّعة التي ننتمي إليها وسيسعى المتابعون لتنفيذ توصيات المؤتمر أن يكون نشر التقرير التأليفي في الأسابيع القادمة خطوة فعلية تساهم في وضع أرضيه جامعة لمقاوماتنا المتضامنة وبوصلة لقيادة نضالاتنا المشتركة في هذه المرحلة.

إن بناء هذا المشترك يفترض انخراطنا في مسار التشاور والتنسيق من أجل تعزيز جهود ميلاد خطّ ثالث يفتح أفقا جديدة يكون لنا فيه نحن الحركات الاجتماعية والمواطنية والفعاليات الشبابية والاتحاد العام التونسي للشغل والقوى السياسية الديمقراطية دورا بارزا من أجل حماية الحريات ولفرض العودة الى ديمقراطية حقيقية ووضع خطّة انقاذ اقتصادى واجتماعى عاجلة.

ويوصي المؤتمرون والمؤتمرات اللجنة التحضيرية للمؤتمر بضمان استمرار جهود التشبيك ويعهد لها متابعة تطورات المرحلة القادمة وتنظيم التشاور والنقاش جهويا ووطنيا مع كلّ الفعاليات المشاركة والسعي نحو الانفتاح على فعاليات جديدة.

تونس الأحد 12 ديسمبر 2021

## مراجع

- "الحق في الصحة زمن الكوفيد-19, عدم المساواة تفضي إلى الموت والمعاناة"
   مؤلّف جماعي تنسيق ماهر حنين جانفي 2022
- "جائحة كوفيد 19 وتطور نوايا الهجرة لدى العائلات التونسية" دراسة ميدانية زهير بن جنات
  - "الاقتصاد الموازي في تونس" عبد الرحمان بن زاكور فيفري 2022
- الكراس رقم5: المنظومة التربوية التونسية واشكالية الجودة تنسيق حسن العنابي فيفري 2022
  - التقرير السنوي حول العنف للمرصد الاجتماعي التونسي لسنة 2021
- دراسة "ميزانية 2022 رهينة صندوق النقد الدولي: حول أسباب تخوف الرأي العام التونسي من اللجوء مجددا الى الصندوق" عبد الجليل البدوي
- التقرير السنوي للهجرة غير النظامية لسنة 2021 للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
  - دراسة "عدم المساواة في تونس" عزام محجوب
- دراسة حول الظروف المعيشية ومسارات المهاجرين التونسيين المرحلين من ايطاليا
- دليل للتقاضي تحت عنوان " دليل التقاضي في المادة الشغلية: النزاعات الناتجة عن الغلق الفجئ للمؤسسات"
  - التقرير السنوي حول "الانتحار ومحاولات الانتحار لسنة 2021"
    - مؤلّف جماعي حول "قضايا جامعيّة" تنسيق نزار بن صالح
- التقرير السنوي لقسم العدالة البيئية تحت عنوان "أي واقع بيئي في تونس اليوم؟ الحقوق البيئية بين الانتهاكات والنضالات اليومية"
  - " لا: قراءات نقدية في دستور الرئيس" في 21 جوبلية 2022

- ورقة بحثية "انتشار النفايات في تونس: الصعوبات والتحديات والحلول من أجل صحوة إيكولوجية حقيقية"
  - الكراس رقم 7: التهميش الاجتماعي والتهميش المجالي تنسيق سيرين خذر
- دراسة: سوق نهج اسبانيا او منهاج الاقتصاد الشارعي في تونس تنسيق سفيان حايالله
- دراسة "الحق في السكن: الصراع على الأماكن، مهاجري جنوب الصحراء في تونس مثالا" مرام التبيني
- ورقة سياسية: جثث عائمة وأرواح هائمة: عبث الدفن ودولة الإحتقار (مأساة شبه جزيرة جرجيس) خالد طبابي